ب في النحو والصرف

مذاهب الإعراب (١)

للأستاذ ابراهيم مصطفى عضو المجمع

الإعراب معروف وهو تلك الظاهرة الواضحة فى اللغة العربية ، تلك التى تتناول أواخر الكلمات بالتغيير فى الحركة أو الحرف ، وهى غالبة على اللغة العربية واضحة فيها تكاد تتميز بها ، وما زالت حتى الآن موضعا للخشية ومزلة للألسن والأقلام .

وسمى الإعراب كذلك لأن النحاة المتقدمين كانوا يختلفون فى شكل الكلمة وحالتها ، فيقولون إعرابها كذا . فمثلا كان أبو عمرو يقرأ : (هؤلاء بناتى هن أطهرَ لكم) ويقول إعراب (أطهر) بالنصب ، ولهذا سميت هذه الظاهرة بالإعراب . ويكاد يكون النحو متخصصا بدراسة هذه الظاهرة .

وما يعنينا هنا هو اتجاه النحاة فى بحث هذه الظاهرة ، فقد رأى النحاة فى الكلمة المفردة تفاعلا بين الحروف بعضها وبعض . فحرف يؤثر فى التالى فيبدل من صفته كما فى التفخيم والترقيق أو يبدله حرفا آخر . وقد كشف النحاة بهذا التفاعل عن شىء عظيم من خصائص العربية فى تنافر الحروف أو امتزاجها .

يقول الخليل بن أحمد : (إن بعض الحروف أشد من بعض وأقوى جرسا ، فإذا اجتمع حرفان وتجاورا قدموا الأقوى كما فى « وتد » و « ورل » . وليس عندهم كلمة فيها الدال مقدمة على التاء أو اللام على الراء .)

ويقول ابن دريد : (ليس فى كلام العرب لام بعدها راء) ، كما فى الجمهرة ج ١ ص ١٢ .

ويقول سيبويه فى الكتاب ج ٢ ص ٢١٥ : (وللحرف الأقوى تأثير فى الضعيف ؛ حتى إذا قدم عليه فلا يزال يؤثر فيه حتى يزحزحه عن مخرجه الأصلى ويحوله إلى حرف أقرب ما يكون إليه ؛ ليكون عمل اللسان فى الحرفين واحدا كما كان ذلك فى تاء الافتعال قبل حروف الإطباق) .

وحروف الإطباق هى : الصاد والضاد والطاء والظاء ، ففى (سبر) ، افتعل منه (استبر) ، وفى (صبر) (اصطبر) ؛ فكأن التاء قلبت طاء بتأثير الصاد .

ومثل ذلك ما قالوا فى اجتماع الواو والياء وسكون السابقة منهما .

وقالوا : إن بعض الحروف أيسر فلا يخلو منها كلمة خماسية ، وهى حروف الذلاقة ، تخرج من الشفة أو من طرف اللسان . فالفاء والباء والميم من الشفة ، واللام والراء والنون من طرف اللسان ويجمعها قولهم : (فر من لب) .

---

(١) الجلسة الثامنة لمؤتمر المجمع فى دورته العشرين .

وبعض الحروف لا يجتمع فى كلمة مثل العين والحاء إلا فى مثل (حيعل) المنحوتة من (حى على الفلاح) .

وبعض الحروف لا يجتمع إلا بفاصل مثل الضاد والكاف وكذلك الهاء والعين .

هذا شىء كثير تعرض له أئمة اللغة مثل الخليل وسيبويه وابن دريد وابن فارس، وألف فيه ابن جنى كتابا واسعا على حروف الهجاء يصف كل حرف ويبين مخرجه وأثره فى الحروف المجاورة له وتأثره بها . وهذا الكتاب واسع ولم يطبع حتى الآن ، واسمه (سر صناعة الإعراب) ، فكان البحث فى الحروف المفردة هو أساس فهم صناعة الإعراب .

لقد اهتدوا إلى شىء عظيم من أسرار العربية يتفق مع دراسة علم الأصوات الحديث وانتهوا إلى نتائج تحققها الأبحاث الجديدة .

لما صح للنحاة هذا البحث واستقرت لهم تلك الحقائق أخذوا ينظرون إلى العلامات فى الجملة نظرهم إلى الحرف فى الكلمة ؛ فكما أن الكلمة يؤثر فيها حرف ويعمل فى تكوينها ولا بد من تمازجهما ، كذلك فى الجملة قرروا أن الكلمات يتأثر بعضها ببعض ، فالكلمة تعمل فى الكلمة الأخرى الرفع والنصب، والكلمة تزحزح الأخرى فتقدمها أو تؤخرها. وبذلك أخذوا يدرسون ظواهر الإعراب فى الكلمات كما درسوها فى الحروف . فصار المركز لدراسة النحو هو دراسة الكلمات بين عامل ومعمول . وما هى الكلمة العاملة ؟ ومتى تعمل ؟ وما هو عملها ؟ وكيف تعمل ؟ وكذلك الكلمة المعمولة كيف تتأثر ؟

درس العامل والمعمول إذن هو فلسفة علم النحو ، بل كل علم النحو . وقد جمعوا العوامل وألف بعضهم بعنوانها كتابه فى النحو ، فللجرجانى كتاب « العوامل » وشرحه « العوامل على العوامل » . وعدد العوامل مائة ، كشفوا شروطها وتأثيراتها على أوسع نطاق .

قالوا : الأصل فى العامل الفعل ، ولا يعمل الإسم إلا حملا عليه ولشبه بينهما . والعامل قد يكون ضعيفا وقد يكون قويا ، والعامل القوى هو الذى يستوفى شروط الفعلية، والعامل الضعيف لا يتقدم معموله وليس له من السلطان ما للعامل القوى . والفعل يعمل الرفع والنصب لا الجر ، والحرف يعمل الجزم والجر . وقد يعمل النصب ، وهو يعمل حملا على الفعل كالإسم .

كل هذه قواعد تجمع فلسفة النحاة فى اكتناه وجوه الإعراب وتأثير كلمة فى كلمة . ولكن هذا الاتجاه فى البحث قد صح لهم فى المفرد وفى تأثير حرف فى حرف ، لأنه انتهى بهم كما قال ابن جنى إلى ذكر علل قوية صحيحة ليست كعلل الفقهاء بل كعلل المتكلمين فى انتهائها إلى الواقع والحقيقة .

أما مذهبهم فى الحروف فقد اعتمدوا فيه

على الحس ، فنقول هذا أثقل وهذا أخف ، ولم يجعلوه بمثابة السليقة بل المزاج . ولكل لغة مزاج ، فتقبل شيئا وترفض شيئا . فالعربية لا تبدأ بالساكن ولا تقبل اجتماع ساكنين . وينص الأصمعى على قبول الهمزة فى أول الكلمة وفى وسطها .

هذا المزاج وصلوا فيه إلى قرار ثابت اطمأنوا إليه ، يمكن الاحتكام إليه عند الاختلاف . أما فى شأن العامل فى الكلمة والجملة فلا ، لأنهم لم ينتهوا إلى أصل . ومع ذلك فقد أحصوا الأحكام وإن أخفقوا فى التعليل .

ما العامل فى « كتب محمد كتابه » ؟

هل هو كتب ؟ أو هو معنى الفاعلية ؟ أو هو الفعل مع الفاعل ؟

كل هذه آراء وفروض قد تبنوها ودافعوا عنها . وانتهى النحو على هذا ، واستطاع النحاة أن يضعوا ما نقلوا من علامات الإعراب عن العرب دون أن يستطيعوا تعليل هذه العلامات كما عللوا الحروف فى الكلمة المفردة .

جاء بعد ذلك فى الزمن الحالى مذهب آخر فى توجيه الإعراب ، اتجه إلى مراقبة الحركة : علام تدل ؟ وهل لها من معنى ؟

وصاحب هذا المذهب يعتمد على تتبع الحركة فى المزاج العربى . فقد اتخذ العرب الحركة إشارة إلى المعانى المختلفة وتغيرها بتغير المعانى ؛ فمثلا مرض واستخرج ومرح ووضؤ تختلف معانى كل منها باختلاف حركاتها ، بل إن الفرق بين قاتل وقتل ليس إلا حركة ممدودة لا حرفا .

هل يمكن أن تكون حركة الإعراب كذلك ؟ لقد لعبت الحركة فى العربية دورا عظيما واسعا فى الدلالة على اختلاف المعانى .

ولو أننا أحصينا آلات العربية فى الدلالة لوجدنا الحركة من أكثر الآلات والأدوات أثرا .

يصح الاهتداء إلى النظر فى حركات الإعراب : هل تدل على معان ، فنتتبعها لنقول إن الحركة تدل على هذا المعنى ؟ ولاسيما أننا رأينا الحركات تلتزم ، والشىء إذا انحرف عن دلالته لا يلتزم . فمثلا : حبذا الرأى . ذا اسم إشارة ، وهو يختلف بين الواحد وغير الواحد ، وبين المذكر والمؤنث . ولكن حبذا تقال للجميع بلا تفريق ؛ وهذا لأن ذا بعد أن كانت إشارة ضاع هذا المعنى وجمدت الكلمة فصارت استعمالا .

ولو أن علامات الإعراب لا تدل على معنى لجمدت كما جمد اسم الإشارة فى حبذا . ومثلا : نعم وبئس . لا يقال ينعم لأن أصل الفعل يدل على الحدث فى الماضى ؛ ولكن هنا ضاع الزمن وضاع الإسناد ، فانتقل من الإخبار عن زمن خاص ومخبر عنه خاص إلى التكلم عن النفس . ولذلك قالوا : إن هذا الأسلوب إنشائى ، وهو لا يتصرف تصرفا تاما .

إذا خفيت الدلالة استراحت الموهبة اللغوية من البحث واطمأنت إلى صورة ثابتة .

وفى العامية يسند المضارع إلى الضمائر ، ولكنه يلتزم حالة واحدة . فإما أن يقولوا يخرجون فقط وإما أن يقولوا يخرجوا فقط . ولو أن المعنى يختلف حقا باختلاف الحركة لبقيت التفرقة ، ولكن ضياع الدلالة بين النون وحذف النون أبقى الكلمة وألزمها حالة واحدة .

إذن نستطيع البحث فى الإعراب على هذا الأساس ...

أمكن للباحث أن يتتبع الحركة فرآها تشير إلى تركيب الجملة وتكوينها ، فالضمة علامة على أن الكلمة متحدث عنها ، والكسرة علامة على إضافة الكلمة إلى غيرها بأداة أو بغير أداة .

وثمة مذهب ثالث لم يقصد إلى ناحية تأثير كلمة فى كلمة ولا دلالة المعانى ، وإنما قصد إلى جهة جديدة جديرة بالتوجه والتتبع ، لعلها تصل إلى تعليل الإعراب .

بحث جديد تلقيته بالغبطة لأنه يدل على محاولة تفهم شىء جديد دون نظر إلى ماسبق من تعليلات وآراء .

اتجه صاحب هذا البحث إلى أن طبيعة الحرف السكون ، فالحركة طارئة . وأن الكلمة فى موازين الصوت يعتبر الحرف فيها وحده هو الساكن ، ولا تكون الحركة إلا بمقتضى وداع ، حتى فى كَتَبَ وكُتِبَ . فبعد كل حرف يسجل الميزان الصوتى الحركة أو جزءا صغيرا من الحرف المتحرك . فالأصل هو الحرف الساكن فلماذا يحرك ؟

فى وسط الكلمة يحرك الحرف ليتصل . فإذا اتصلت الكلمة بأخرى فالنظرية الصوتية تنظر إلى الجملة باعتبارها كلمة واحدة ، وهذا يحتاج إلى اليسر ، واليسر يقتضى الحركة .

يشهد لهذا كلام النحاة فى التخلص من التقاء الساكنين ، فالحركة الأخيرة هى لذلك السبب. فى مثل (جزاؤهم العقاب) الأصل جزاؤهم بسكون الميم ، وواضح أن الحركة لمنع التقاء الساكنين ، وكذلك (الحمد لله) الأصل الحمد بالسكون .

وبعض الكلمات تأخذ حكما فى الوصل، فقرئ (الحمدِ لله) بكسر الدال للإتباع، وقرئ (الحمدُ لُله) بضم الدال واللام للإتباع كذلك . وهذا مذكور فى أول كتاب «المحتسب» لابن جنى مع التوسع فى التعليل .

ولكن إذا كانت الحركة قد جاءت لتيسير النطق، فلم كانت ضمة أو فتحة أو كسرة ؟

هذا يرجع إلى طبيعة الحروف فيلتزم بحركة ما ، كما فى حروف الحلق ، أو لايلتزم بالحرف وحده بل بالحروف المجاورة الأخرى .

نتساءل ليستمر البحث فى بيان هذه الصلة أو الصلات الرابطة بين حرف وحرف ؟

رأى فى الإعراب بالحركات

للأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس
الخبير بالمجمع (١)

يظهر أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل فى الكلام شعرا أو نثرا ، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات ، بل يقف على الكلمة الأخيرة من قوله بما يسمى السكون . ويترتب على هذا الفرض أن الأصل فى كل الكلمات المعربة أن تنتهى بهذا السكون ، وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل .

ويمكن أن تستمد الخيوط الأولى لهذا الفرض من تلك الظاهرة التى ترتبط ارتباطا وثيقا بوصل الكلام ، والتى يسميها النحاة « التخلص من التقاء الساكنين » .

وقد دلت التجارب الصوتية على أن الكلمات فى وصل الكلام يتداخل بعضها فى بعض فتسمع الجملة الطويلة كتلة واحدة لا انفصام بين أجزائها ، مما قد يترتب عليه أن يكون بين الكلمتين المتجاورتين ما يسمى بالتقاء الساكنين . وحينئذ نحتاج للتخلص منه إلى حركة فى آخر الكلمة الأولى منهما . ففى العبارتين : « جزاؤهم العقاب » و « الحمد لله » ، نرى أنه من الضرورى أن نحرك « الميم » فى الأولى و « الدال » فى الثانية ، فى حين أن عبارة مثل « الشجر مورق » لا نحتاج إلى تحريك آخر الكلمة الأولى منها ، بل يمكن ويسهل النطق بها مع سكون الراء .

أما الكلمات المنونة فهذه لا تنتهى فى الحقيقة بحركة ، بل تنتهى بنون ساكنة ، فإذا وليها كلمة تبدأ بحرف ساكن جرى عليها ما جرى على « الميم » فى عبارة « جزاؤهم العقاب » ، أى تتحرك نونها . أما الحركة التى قبل النون فقد كانت ملتزمة دائما ولا تسقط مطلقا فى وصل الكلام . ولذا نرى لهجة « نجد » حتى الآن تبقى على تنوين الأسماء فى الكلام المتصل وإن كانوا يجعلون الحركة التى قبل النون الكسرة ، فيقولون مثلا : « يومن من لأيام » !!

ويتحقق التخلص من التقاء الساكنين بأى حركة من الحركات الثلاث : الضم أو الكسر أو الفتح . غير أن الذى قد يرجح حركة على أخرى هو طبيعة الحرف المراد تحريكه ، أو انسجام الحركة مع ما يجاورها من حركات . فبعض الحروف تؤثر حركة معينة ، فحروف

---

(١) ألقى هذا البحث فى الجلسة الثامنة لمؤتمر المجمع فى دورته العشرين .

الحلق مثلا تؤثر الفتح . ويمكن القيام باستقراء كامل لتوزيع الحركات فى كلمات اللغة لتتبين ما يؤثره كل حرف أو مجموعة من الحروف .

أما الانسجام بين الحركات فيمكن تصوره حين نذكر تلك القراءة القرآنية « الحمدِ لله » بكسر الدال . فتحريك الدال فى هذه العبارة ضرورة صوتية ، أما الذى رجح الكسرة فهو محاولة الانسجام بينها وبين كسرة اللام فى « لله » .

ولا يؤثر هذا الفرض فى وزن الشعر ، إذ يستقيم الوزن مع أى حركة حين يكون التحريك ضرورة صوتية ، أما حين يكون التحريك غير ضرورى فقد يبدو للوهلة الأولى أن عدم التحريك يخل بوزن البيت ؛ ولكنا حين نستعيض عنه بسكتة قصيرة نرى البيت من الناحية الموسيقية مستقيم الوزن . ففى قول الشاعر :

أم ما لجنبك لا يلائم مضجعا
إلا أقض عليك ذاك المضجع !

لا نرى ضرورة لتحريك آخر الفعل « يلائم » ، ويمكن أن ينطق به ساكنا دون إخلال بالوزن . وكل الذى حدث هو أن « متفاعلن » صارت « مستفعلن » ، وهو مقبول وكثير فى بحر الكامل .

ولذا لا ندهش حين يروى لنا بين الشواهد مثال :

(١) ... اليوم أشربْ غير مستحقب
إثما من الله ولا واغل

(٢) ... ولا تشتم المولى وتبلغْ أذاته
فإنك إن تفعل تسفه وتجهل

(٣) ... أحاول - أن تعلمْ بها فتردها
فتتركها ثقلا على كما هيا

(٤) ... سيروا بنى الأعمام فالأهواز منزلكم
ونهر تيرى فما تعرفكم العرب

كما لا ندهش لقراءة «أبى عمرو بن العلاء» :
«إن الله يأمرُكم أن تذبحوا بقرة» .

فليس فى كل هذه الأفعال « أشرب » ، « تبلغ » ، « تعلم » ، « تعرفكم » ، « يأمركم » ضرورة صوتية لتحريكها .

لهذا كله نرجح أن حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد تلك المعانى التى يشير إليها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك ، وإنما هى حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها فى الكلام المتصل ، ثم إن هذا التحريك لم يكن ملتزما فى كل الحالات ، فقد رأينا ألا ضرورة له فى القليل من الأحيان .

أما الذى قد يعين الحركة فيجعلها الضمة أو الكسرة أو الفتحة فهو أحد عاملين :

(١) طبيعة الحرف الواجب تحريكه .

(٢) انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات ؟

خطرات فى الاحتفاظ بعبقرية النحو العربى (١)

للأستاذ ل . ماسينيون عضو المجمع

بصفتى ممثلا للمستشرقين ، فى هذا المجمع ، علىّ أن أبين وظيفتنا نحن الغربيين فى الاحتفاظ بعبقرية النحو العربى الأصيل : لا شك أنه للفائدة ولتيسير التعليم . فأشرنا سابقا إلى بعض الإصلاحات التى تكون فيها قوالب غريبة للنحو العربى ، مثل الحروف اللاتينية . ولا أنسى أنه فى سنة ١٩٣٠ بعد ما اطلعت على التقدم التركى فى نشر التعليم ومحو الأمية بواسطة الحروف اللاتينية ألقيت خطبة فى «طهران» فى أنجمان ايرانى جوان فى إمكان استعمال الحروف اللاتينية بدل العربية لكتابة الفارسية . وفى دمشق أيضا عند المجمع السورى ألقيت خطبة أخرى فى إمكان إدخال هذا الإصلاح فى الكتابة العربية . وثار علىّ كثير من أصدقائى الأدباء فانتبهت وفكرت وتوقفت . وبعد حين فهمت أن اختراع الإعراب ليس كما يزعم أكثر المستشرقين اختراعا باطلا وإنما هو توحد صحيح ورابط بين الأسماء والأفعال المضارعة والجمل التى لها محل من الإعراب . وهذا للغة العربية فضل عظيم لا يمكن إبقاؤه إلا بالاستمساك بالكتابة العربية .

أما الاعتراض بأن هذا إبقاء للتعقيد فأجيب عنه بأن هذه رياضة مثل اختراع الروىّ لصناعة الشعر .

كذلك تأملت منذ عشرين سنة فى تركيب أعضاء النحو وانضمامها على نحو من الجذب الداخلى الذى فيه إحياء للحديث المفيد . ونويت أن أكتب رسالة فى الموضوع لخصت موادها اليوم تحت عنوان : « فاطمة أو رفع حجاب النحو العربى أمام المحرم » . واخترت اسم فاطمة إشارة للصمت النسوى المقابل لنطق الرجال . فما أنسى مثلا من أمثال العامة من المرازق فى تونس وهم بدو خلص يقولون : وليا صقر نكر . وليا صقراط رضيت . ومعنى هذا المثل : الذى كان صامتا أنكر والتى كانت صامتة رضيت .

إذا نظرنا إلى الأسماء المخطوطة فى الألواح فى كثير من بيوت المسلمين عليها أسماء

---

(١) الجلسة الأولى لمؤتمر المجمع لدورته العشرين .

أصحاب العباء فى يوم المباهلة . وهم الخمسة : محمد وعلى والحسن والحسين وفاطمة . وفاطمة بينهما فى المركز صامتة . وهى لها الأمومة والنبوة والزوجية وهى تقبل النطاق من هذه الجهات الثلاث وهى فى وسط المحرمين .

الآن فصلت هذه الرسالة أربعة فصول . مشيرا إلى وجود أربعة أوجه من عبقريات النحو العربى . الوجه الأول : دستور الكتابة للخط وهذا مذكور فى رسائل إخوان الصفا ؛ لأنه أصل فن الخطاطين ، وتدريس قدود الحروف داخل الدائرة، ونسبة بعضها إلى بعض فى هذه الدائرة . والآن يستعمل مذهب التنقيط فى تحديد قدود الحروف وأبعادها ، فيما يتعلق بالحروف نفسها على أساس النقط فى مربع . ولا شك أن المذهب القديم من الدائرة كان لكل حرف اعوجاج أقرب ، لأنه ملامس لاعوجاج الدائرة .

الوجه الثانى : مثلث ثلاثية الحروف فى اللغة مثل مثلث الأثافى للقدور فى البادية . وقد فصلت أهمية هذا المثلث اللغوى المخصوص للغة السامية فى مواقف أخرى فى المجمع .

الوجه الثالث : معالم الإعراب فى النحو . وقد ذكرت كيف آمنت بعبقرية النحو ، ورفضت مذهب تغيير الكتابة العربية بحروف لاتينية .

الوجه الرابع : أهمية التضمين فى بناء المعانى . فى سنة ١٩٣٤ وفى المؤتمر الأول من المجمع ابتهج سمع اثنين من الأعضاء الأجانب وهما : جب وأنا بخطبة الشيخ محمد الخضر حسين — وهو رئيس الجلسة اليوم — حين كان يتحدث عن التضمين بصفة تاريخية للمذاهب فيه . وسأتحدث عن هذه العبقريات الأربع من وجهة النظر الفلسفية . وهذا هو موضوع حديثى عن فلسفة التضمين :

فلسفة التضمين [1]

علم المعانى والبيـان قسم من الأدب عـلى حسب ما جرى عليه أصحاب إحصاء العلوم المقلدون سلوك اليونان . ولـكن إذا تفحصنا بدقة أثر علماء العرب فى مبادئ علم المعـانى والبيان، فهمنا أن مقصدهم أقرب إلى ما نسميه الآن Sémantique (سيمنطيق) . فهذا العلم علم على النشوء الاجتماعى للأفكار بواسطة الألفاظ والعبارات المشكلة من اختراعات أصحـاب البيان والمعانى ، لأن علم المعانى الحق ليس المقصود به جلب القلوب بلطائف التعبير ، بل قبول العقول والأذهان الأفكار الصحيحة ، وتصديقها بعد تصورها .

وهنالك علم البديع أيضـا ، وله أهميـة عنصرية فى اللغة العربية ، كما فى غيرها من اللغات السامية وحدها .

من نظام العمل فى المجامع الأوربية أن تنشأ بعـد تأليف المعاجم قواعـد للنحو وللغـة المستعملة . وفى أكثر المجامع لا يشترطون على أنفسهم النظر فى تأليف مدخل لعلم المعانى التى هى غاية كل لغة . وهذا مفهوم ، لأن اللغات الأوربية يرجع فيها علم المعانى إلى الأدب أكثر مما يرجع إلى الفلسفة . أما فى اللغات السامية فالمعانى راجعة بواسطة الأصول الثلاثية الباقية إلى نوع من استبطان داخلى فى مجردات الأفكار. وقد أشرت سابقا إلى أهمية البحث المطبوع فى الجزء الأول من مجلة مجمعنا للشيخ محمد الخضر حسين فى التضمين . وعندى أنه من الممكن أن نبسط إيضاحا منظما لفلسفة علم المعانى بواسطة البحث فى تنوع التضمين فى الأدب العربى على تعاقب العصور دون رجوع إلى تقاليد اليونان .

وقد ابتدأت فى تأليف رسالة فى هـذا الموضوع ، وأحببت أن أنوه لزملائى المختصين بهذا الفن الجميل ، ليساعدونى بوصفى مستشرقا مستعربا ، لاعربيا قحا ، وبوصفى ضيفا غريبا ولو بين غرائب بديع المجمع !

---

(١) راجع محضر الجلسة السابعة لمؤتمر المجمع فى دورته العشرين .

اسم الآلة

للأستاذ إبراهيم مصطفى
عضو المجمع (١)

١) لم يذكر سيبويه فى كتابه « اسم الآلة» بهذا العنوان ، بل قال : «هذا باب ما عالجت به» (ج ٢ ص ٢٤٩ طبع مصر) . ونص الباب هو «أما المقص فالذى يقص به والمقص المكان والمصدر وكل شئ يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه تاء التأنيث أو لم تكن . وذلك قولك محلب ومنجل ومكسحة ومسلة والمصفى والمخرز والمخيط . وقد يجىء على مفعال نحو مقراض ومصباح ومفتاح. وقالوا المفتح كما قالوا المخرز، وقالوا المسرجة كما قالوا مكسحة » اهـ

ويرى القارئ فى الكتاب أن سيبويه أوجز كثيرا فى الكلام على اسم الآلة ولم يبسطه بعض ما بسطه فى صوغ اسم الزمان والمصدر الميمى قبله .

٢) وأبو سعيد السيرافى المتوفى سنة ٣٦٨هـ شارح الكتاب المفيض فى شرحه لم يزد على هذا إلا أنه بحث فى أى الصيغتين هى الأصل: مفعل أو مفعال . ومع أن سيبويه يبدأ بمفعل ثم يقول « وقد يجىء على مفعال»، فإن أبا سعيد يقرر أن الأصل هو مفعال . ولولا أن مخيط أصله مخياط لوجب أن يعل . فلما لم يعل، ولا مانع من إعلاله إلا أن يكون بعد الباء ألف تمنع إعلالها حتى لا يتوالى إعلالان ، علمنا أن أصله مفعال . ويتبع أكثر النحاة رأيه فى هذا ويؤيدونه بأن الأصل أن يصار من الأثقل إلى الأخف لا من الأخف إلى الأثقل .

٣) وعلى ابن على الرمانى المتوفى سنة ٣٨٤ هـ شارح الكتاب أيضا يسمى « ما عالجت به » اسم الآلة. ثم لا يزيد إلا تعليل اختصاص مفعل بكسر الميم للآلة. ويقول: «لما كان اسم الآلة أقل دورانا فى الكلام من اسمى الزمان والمكان والمصدر اختص الأكثر بالأخف وهو الفتحة » .

٤) ولا يزيد على هذا الزمخشرى فى مفصله ولا ابن يعيش فى شرحه للمفصل .

---

(١) اقرأ نص قرار المجمع فى اسم الآلة وتوضيحه فى باب «قرارات علمية وأخبار مجمعية » فى هذا الجزء .

وكذلك ابن الحاجب فى الشافية وشارحها الإمام الرضى .

وأبو حيان فى الارتشاف يزيد أن اسم الآلة يجىء على «فعال» أيضا مثل: أراث وسراد ولكنه لا يطرد . وينقله السيوطى فى جمع الجوامع. وأرى أن أبا حيان نقل ذلك عن الإمام ابن مالك فى التسهيل كما تعود أن يفعل .

وهكذا يتتابع المتأخرون على النقل والتفسير لا يزيدون . على أن من شراح الشافية المتأخرين من زاد الأمر ضيقا . قال شيخ الإسلام زكريا فى شرحه على الشافية : «والأوزان الثلاثة قياسية لا من حيث أنه يجوز أن يشتق كل منها من أى فعل اتفق وإن لم يسمع، بل من حيث أن كلا منها إذا ورد به السماع من فعل أمكن أن يطلق على ما يمكن أن يستعان به فى ذلك الفعل كالمفتاح فإن كل ما يفتح به الباب يسمى مفتاحا وإن لم يكن الآلة المعروفة بذلك ».

وينقل مثله الجاربردى فى شرحه للشافية أيضا فيكاد يوصد الباب ويبطل القياس فى شأن اسم الآلة .

٥) وبمجمعنا عنى باسم الآلة عناية كبيرة وناقشه فى ثلاث جلسات هى ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ من جلسات المؤتمر لسنة ١٩٣٤ ولم ينته إلى قرار :

ألقى فيه الأستاذ عبد القادر المغربى بحثا واسعا جمع فيه كثيرا من الأسماء التى وضعت للدلالة على الآلة ولم تستوف ما شرط النحاة لصوغها . وكان يرمى إلى أن يقرر المجمع صوغ اسم الآلة على زنة مفعال ومفعل ومفعلة من كل فعل ثلاثى أو غير ثلاثى متعد أو لازم ومن بعض الأسماء أيضا .

والمرحوم الشيخ حسين والى قدم بحثا جامعا أحصى فيه أكثر المنقول عن كتب النحاة المتأخرين . وكان يريد أن نلتزم ما شرط النحاة فلا يصاغ مفعال ومفعل ومفعلة لاسم الآلة إلا من فعل ثلاثى متعد .

والبحث لم يتعد الصيغ الثلاثة ولم يعرض لصيغة أخرى تزاد عليها واقتصر على أن يتوسع فى القياس أو لا يتوسع . ومع ذلك لم يصل المجمع إلى قرار ، وكان أكثر الميل إلى عدم التوسع فى القياس .

وفى جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٤ نظر المجمع اقتراحا بأن يقبل صوغ اسم الآلة على فعال لكثرة دورانه على ألسن الناس الآن وشيوعه فى الاستعمال مثل ما يقولون فى ثلاجة وغسالة ومراسة وكسارة . ولم يتخذ المجلس فى ذلك قرارا ، وطلب إلى لجنة الأصول بحث الموضوع ؛ ولكن متابعة المناقشة قد ترى ميلا إلى إقرار ما استعمل الناس إن بدا ما يسوغه .

٦) وفى تتبعى لمجرى هذا البحث لاحظت الأمور الآتية :

أولا : أن سيبويه لم يتوسع فى بحث اسم الآلة ما توسع فى غيره ، وأن اسم الآلة لم يكن كثير الدوران فى كلام العرب ولم تكن حالة الحياة تدعو لشيوعه وتلح على استعماله. وأحصيت ما ورد من صيغ اسم الآلة فى القرآن فلم أجد أكثر من ست كلمات هى :

مصباح ــ مفتاح ــ ميثاق ــ ميزان ــ ميقات ــ ميكال .

وردت كلمات أخرى على غير هذه الصيغ قليلة أيضا مثل حجاب وخياط وسقاية .

ثانيا : أن النحاة قد ساروا فى هذا الباب على منهج بحثهم فى سائر الأبواب لا يخرجون على طريق سيبويه ولا يتوسعون إلا بما استقروا فيه من فنون التعليل المنطقى . يقررون بمقتضاه قواعدهم ويتخيرون أحكامهم وإن فارقت الوارد الكثير وخالفت نتائج الاستقراء . ففعال عندهم أصل ، وإن كان مفعل أكثر دورانا فى الكلام ، وإن قال سيبويه : وقد يجىء على مفعال .

ثالثا : أن المتأخرين كانوا كأن لوبهم فى مناحى تفكيرهم أميل إلى تضييق القياس والركون إلى السماع ، والتحرج من التصرف .

رابعا : أن المجمع كان فيه نزعتان : الأولى الميل إلى التوسع فى القياس وتيسير اللغة للقائلين والرجوع إلى ماورد من اللغة لمناقشة أقيسة النحاة ونقدها . والثانية التمسك بآراء النحاة ونقولهم . وقد شافه العرب متقدموهم وأتيح لهم ما لم يتح لمن بعدهم وخلفوا أقيسة تشهد بنفوذ بصرهم ودقة حكمهم واتساع جهدهم . وكانت النزعة الثانية أغلب على المجمع ويظهر أن هذا الميل يتبدل استجابة لتطور الحياة العربية ونشاطها وكثرة حاجاتها وأنه لا بد للغة من أن تساير هذا النشاط وتتوسع باتساع حاجات الناطقين بها .

٧) وبعد تلك النقول وهذه الملحوظات أعود إلى موضوع البحث وهو استعمال صيغة فعال للدلالة على آلة العمل فأقول :

ا ـ فعال صيغة مبالغة ودلالته على من أو ما يصدر عنه المفعل بكثرة استعمال عربى صحيح.

ب ـ إن صيغتى مفعل ومفعال من صيغ المبالغة أيضا وإن بعض علماء اللغة لاحظ أنهما استعملتا للآلة بما فيهما من معنى المبالغة .

جـ ـ إن العرب اعتادت أن تنسب الفعل إلى بعض ما يلابسه أو يلابس الفاعل كالزمان والمكان والآلة ـ قالوا : ليل ساهر ويوم صائم ونهر جار وزند وار وعيشة راضية . فإذا قلت : كوت المكواة ثيابى وحرث المحراث أرضى فهو استعمال عربى سائغ .

د ـ وإذن فاشتقاق صيغة فعالة للدلالة على اسم الآلة نهج عربى صحيح لا وجه لاستنكاره ولا لرد استعماله ، وقد تقدمت لجنة الأصول بقرار يحقق هذا .

وأريد أن أزيد أن تنوع الأعمال وكثرة الآلات جعلت الناس فى مصانعهم وأعمالهم يفرقون بين الآلة والأداة ، ويطلقون الآلة على الجهاز الكامل الذى يعتمد عليه فى الإنتاج . وأن الأداة الجزء الصغير يكون فى هذه الآلة أو يستعان به فى عمل جزئى ، فعندهم الجرارة آلة الحرث وتسوية الأرض والمبرد أداة . وأقترح أن تكون صيغة فعالة اسم آلة ، وصيغة مفعل اسم الأداة .

ولا يكون ذلك إلا مظهرا من التطور اللغوى ، إذ تشيع أداة فى زمن ماثم تشيع أخرى . وذلك يجرى فى الأدوات كما نرى فى اللغة القديمة النفى كثيرا بإن ولا نراه الآن إلا قليلا فى ألسن الكتاب ، إذ استعيض عنه بالنفى بغير إن من الأدوات الأخرى .

معانى الماضى والمضارع في القرآن الكريم

للأستاذ حامد عبد القادر عضو المجمع

١ ــ معانى الماضى

جرت عادة النحاة من علمـــاء العربية أن يقسموا الفعـــل ثلاثة أقسام هى : الماضى ، والمضارع ، والأمر ؛ وأن يعرفوا الماضى بأنه ما دلّ على حدوث فعل قبل زمن التكلم ، والمضارع بأنه ما يدل على حدوث فعل فى الحال أو فى المستقبل ، والأمر بأنه ما يطلب به حدوث فعل فى المستقبل .

ونرجع إلى بعض اللغـــات الأخرى ـ كالفارسية والإنجليزية وغيرهما من اللغات الحديثة ـ فنجد نحاتها يذكرون أنواعا لكل من الماضى والمضارع .

فللماضى فى اللغة الفارسية مثـــلا خمسة أنواع هى :

١ ــ الماضى المطلق ، وهو أبسط الأنواع وأعمها فى الدلالة . أما أنه أبسطها فلأن مادته خاليـــة من السوابق وكذلك اللواحق إذا استثنينا الروابط التى تدل على العدد أو على الشخص المتحدث عنه : متكلما كان أو مخاطبا .

وأما أنه أعمهـــا فى الدلالة فلأنه يدل على مجرد وقوع الحدث فى الماضى دون الإشارة إلى قرب أو بعد أو استمرار أو انقطاع أو توكيد أوغيره ، فليس فى صيغته ما يدل على شىء من هذا .

وأبسط صور هـــذا الماضى المطلق هى صورة الفعل المسند إلى المفرد الغائب أوالمفردة الغائبة ؛ إذ لافرق فى الفارسية بين مذكر ومؤنث ، مثل هذه الصيغة فى الفارسية مثـــل صيغة الماضى المسند إلى المفرد الغائب فى العربية.

ومن هذه الصيغة تؤخذ الصور الأخرى بإضافة اللواحق أو الروابط المناسبة ؛ فهم يقولون : رفت مثلا يريدون ذهب أو ذهبت ، ويقولون « رفتى » يريدون ذهبتَ أو ذهبتِ ، ويقولون « رفتم » يريدون ذهبت ، و « رفتند» بمعنى ذهبا أو ذهبتا أو ذهبوا أو ذهبن ، و« رفتيد » بمعنى ذهبتما أو ذهبتم أو ذهبتن .

٢ ــ الماضى الاستمرارى أو التعودى أو النقلى :

ويدل على حدوث الفعل فى الزمن الماضى على سبيل الاستمرار أو التعود لمدة معينة . ويؤخذ من الماضى المطلق بإضافة السابقة « مى »

إليه ، فيقولون : ميرفت ـ وميرفتى ـ وميرفتم ـ وميرفتند ـ وميرفتيد ـ وميرفتيم ؛ بمعنى كان يذهب أو كانت تذهب ـ وكنت تذهب أو كنت تذهبين ـ وكنت أذهب ـ وكانوا يذهبون ـ وكنتم تذهبون ـ وكنا نذهب ـ على الترتيب ، مع عدم التفرقة بين المثنى والجمع ، ولا بين المذكر والمؤنث فى جميع الحالات .

ولهم فى الدلالة على هذا المعنى نفسه طريقة أخرى ، وهى إضافة اللاحقة « مى » الياء الساكنة المكسور ماقبلها إلى آخر الفعل ، فيقولون مثلا : « رفتمى » بمعنى كنت أذهب .

٣ ــ الماضى القريب أو المؤكد :

ويدل على حدوث الفعل فى الماضى إما فى وقت قريب وإما على سبيل التأكيد . ويتركب الماضى القريب فى الفارسية من جزأين : الأول اسم المفعول من الفعل المراد التعبير عن حدوثه ، والثانى الرابطة المطولة وهى : « أست » للغائب و « إى » للمخاطب ، و « أم » للمتكلم ، و « أند » لجمع الغائبين ، و « إيد » لجمع المخاطبين ، و « إيم » لجمع المتكلمين . فإذا أرادوا أن يقولوا قد ذهب جاءوا باسم المفعول من رفت وهو رفته ، ثم أضافوا إليه الرابطة المطولة المناسبة فقالوا : رفته أست ، ورفته اى ، ورفته ام ، ورفته اند ، ورفته إيد ، ورفته إيم بمعنى : قد ذهب ، وقد ذهبتَ ، وقد ذهبتُ ، وقد ذهبوا ، وقد ذهبتم ، وقد ذهبنا ، على الترتيب .

٤ ــ الماضى البعيد :

ويستعمل للدلالة على حدوث فعل قبل غيره فى الماضى : أى أنه إذا حدث فعلان فى الماضى أحدهما قبل الآخر عبر عن الفعل الأول السابق بصيغة الماضى البعيد ، وعن الثانى اللاحق بصيغة الماضى المطلق ؛ كأن تقول : حينما وصلت إلى الدار كان أبى قد خرج منها ؛ فهنا فعلان حدثا فى الماضى ، وهما وصولى إلى الدار ، وخروج أبى منها . وقد وقع الفعل الثانى قبل الأول ، وتستعمل صيغة الماضى البعيد للدلالة على الفعل السابق .

ويتركب الماضى البعيد فى الفارسية من جزأين : الأول اسم المفعول الآنف ذكره . والثانى ماضى فعل الكينونة وهو « بود » متصرفا بحسب الأحوال ؛ فيقولون : رفته بود ، ورفته بودى ، ورفته بودم . ورفته بودند ، ورفته بوديد ؛ ورفته بوديم ـ بمعنى : كان قد ذهب ، وكنتَ قد ذهبتَ ، وكنتُ قد ذهبتُ ، وكانوا قد ذهبوا ، وكنتم قد ذهبتم ، وكنا قد ذهبنا ، على الترتيب .

٥ ــ الماضى الاستقبالى :

ويدل على أن فعلين سيحدثان فى المستقبل أحدهما قبل الآخر ، وتستعمل صيغة الماضى الاستقبالى للدلالة على السابق من الفعلين ، كأن تقول : حينما تصل إلى الدار فيكون أخوك قد خرج منها .

وسميت هـذه الصيغة صيغة الماضى الاستقبالى لأن ما تدل عليه ــ وإن كان سيقع فى المستقبل ــ سيكون فى حيز الماضى عنـد وقوع الفعل الآخر . فمـــع أن وصولك إلى الدار وخروج أخيك منها سيقعان فى المستقبل فإن خروج أخيك سيكون قد انتهى قبـــل وصولك .

ويتركب الماضى الاستقبالى فى الفارسية من جزأين الأول : اسم المفعول السابق ذكره ، والثانى : المضارع المصدرى من فعل الكينونة ، وهو باشد متصرفا على حسب الأحوال ، فيقولون : رفته باشد ، ورفته باشى ، ورفته باشم ، ورفته باشند ، ورفته باشيد ، ورفته باشيم . بمعنى سيكون قد ذهب ، وستكون قد ذهبتَ ، وسأكون قد ذهبت ، وسيكونون قد ذهبوا ، وستكونون قد ذهبتم ، وسنكون قد ذهبنا ... على الترتيب .

وقد تستعمل هذه الصيغة للدلالة عـــلى الاحتمال فيكون معناها : ربما يذهب ، وهكذا .

هذه هى أنواع الفعل الماضى المستعملة فى كثير من اللغات الحديثة ، ولا شك أن كلا منها ــ عدا النوع الأول ــ يفيد معنى زائدا على مجرد وقوع الفعل فى الماضى .

وقد رأيت فيما مضى أنه من الممكن فى اللغة العربية التعبير عن هذه المعانى الإضافية كلها باستعمال صيغ خاصة .

وليس هـذا مقصورا على العربية الحـديثة التى قد يقال إنها متأثرة باللغات الحـــديثة الأخرى ، بل إننا نجد فى القرآن الكريم أمثلة كثيرة لكل نوع ما عدا النوع الخامس .

١ ــ أما الماضى المطلق فله فى كتاب الله تعالى أمثلة كثيرة لا تكاد تحصى ؛ فمن ذلك قوله تعالى : « إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إنى رأيت أحد عشر كوكبا ، والشمس والقمر رأيتهم لى ساجـــدين . قال يا بنى لا تقصص رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك كيدا (١) . »

وقوله : « قال الذى عنده علم من الكتاب أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك فلمـــا رآه مستقرا عنده قال هذا من فضل ربى(٢) . »

وقوله : « قال رب إنى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا ، ولم أكن بدعائك رب شقيا ، وإنى خفت الموالى من ورائى (٣) . »

---

(١) يوسف : ٥ - ٦

(٢) النمل : ٤١

(٣) مريم : ٤ - ٥

٢ ــ وفى القرآن الكريم أمثلة كثيرة للماضى الاستمرارى أو التعودى ، وذلك نحو قوله تعالى : « وإذا جاءوكم قالوا آمنا ، وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به ، والله أعلم بما كانوا يكتمون . وترى كثيرا منهم يسارعون فى الإثم والعدوان وأكلهم السحت ، لبئس ما كانوا يعملون . لولا ينهاهم الربانيون والأحبار عن قولهم الإثم وأكلهم السحت ، لبئس ما كانوا يصنعون (١) . »

وقوله : « لُعن الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون . كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ، لبئس ما كانوا يفعلون(٢). »

وقوله : « ما المسيح ابن مريم إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، وأمه صديقة . كانا يأكلان الطعام (٣). »

وقوله : « ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب ، قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون (٤) ؟ »

---

(١) المائدة : ٦٥ - ٦٧
(٢) المائدة : ٨٢ - ٨٣
(٣) المائدة : ٧٩
(٤) التوبة : ٦٧

وكأن تقول : « كان محمد يتعبد بغار حراء ، وكان الوحى ينزل عليه ، وكانت خديجة تواسيه وتشفق عليه . أما المشركون فكانوا يكذبونه ويؤذونه » .

ومن هذه الأمثلة نعرف أن الماضى الاستمرارى فى العربية يتركب من جزأين: الأول ماضى فعل الكينونة ، والثانى المضارع الدال على الفعل الأساسى المراد التعبير عنه .

ويجب أن يتحد المسند إليه فى الفعلين من حيث العدد والنوع والشخص .

٣ ــ ومن السهل أن نأتى من القرآن الكريم بعدة أمثلة للماضى المؤكد ؛ فمن ذلك قوله تعالى : « يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء ؛ فقد سألوا موسى أكبر من ذلك (١) . »

وقوله: « إن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح(٢). »

وقوله : « قد أفلح المؤمنون ، الذين هم فى صلاتهم خاشعون (٣) . »

وقوله : « قد أفلح من تزكى (٤) . »

وقوله : « قد أفلح من زكاها ، وقد خاب من دساها (٥) . »

---

(١) النساء : ١٥٣
(٢) الأنفال : ٢٠
(٣) المؤمنون : ٢
(٤) الأعلى : ١٥
(٥) الشمس : ١٠

ومن هذه الأمثلة نرى أن تأكيد حدوث الفعل فى الماضى يتم فى العربية باستعمال الأداة « قد » قبله .

وتمتـــاز هذه اللغة الشريفة بأنه من الممكن زيادة هذا التأكيد إذا اقتضى الحال ، وذلك بإضافة لام التأكيد قبل « قد » كما فى قوله تعالى : « لقـــد جاءكم رسول من أنفسكم(١) . »

وقـــوله : « ولقـد علمت الجنة إنهم لمحضرون (٢) . »

ونحاة العربية متفقون على أن « قد » تفيد التحقيق مـع المـاضى ، والتحقيق هو التأكيد .

ومما يحسن ذكره فى هذا المقام أن استعمال « قد » فى هذا المعنى من مميزات اللغة العربية ، وأن هذه الأداة منقولة ــ فى رأى كثير من علماء اللغة ــ عن الفعل قدّ بمعنى قطع ، ومن ثم أفادت القطع أو التأكيد .

٤ ــ وتمثل للماضى البعيد بقوله تعالى فى نوح عليه السلام : « وحملناه على ذات ألواح ودسر ، تجرى بأعيننا جزاء لمن كان كفر (٣) . »

فهنا أمران وقعا فى الماضى : الأول حمل الله تعالى لنوح على السفينة ، ونجاته من الغرق ، والثانى كفر قوم نوح به . ولما كان الكفر قد حدث قبل النجاة فقد عبر عنه بصيغة الماضى البعيد ، المكونة من فعلين هما : ماضى فعل الكينونة وهو كان ، والفعل المراد التعبير عنه فى صيغة الماضى وهو كفر . أما الأمر اللاحق وهو نجاة نوح عليه السلام بحمله على السفينة ، فقد عبر عنه بصيغة المـاضى المطلق وهو حملناه ...

وهنا إشارة لطيفة يفيدها قوله تعالى : « جزاء لمن كان كفر » : تلك هى تنبيه الأذهان إلى إدراك الفرق الواضح بين حالى نوح عليه السلام : حاله حين كفر به قومه وسخروا منه وهو يصنع الفلك ، وحاله حين حمله الله تعالى على السفينة نفسها التى كان يصنعها وأنجاه من الغرق ؛ فكأن الله تعالى يقول : « إن هذا النبى الذى حملناه على سفينة الخشب التى كان يصنعها ، هو نفسه الذى كفر به قومه وسخروا منه حين كان يصنع السفينة نفسها » .

وكثيرا ما نجد القرآن الكريم يستعمل للدلالة على هذا المعنى الماضى المؤكد متبوعا بالظرف « قبل » أو « من قبل » .

---

(١) التوبة : ١٢٨
(٢) الصافات : ١٥٩
(٣) القمر : ١٤ - ١٥

كما فى قوله تعالى عن فرعون : « فلما أدركه الغرق قال آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين . آلآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين (١) . »

وقوله : « وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث ، ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل إبراهيم وإسحق (٢) . »

وقوله : « وقالت لأخته قصيه فبصرت به عن جنب وهم لا يشعرون ، وحرمنا عليه المراضع من قبل (٣) . »

وقوله : « وهذا ذكر مبارك أنزلناه ، أفأنتم له منكرون ، ولقد آتينا إبراهيم رشده من قبل (٤) . »

وقد يجمع بين الأمرين فيؤتى بصيغة الماضى البعيد متبوعة بالظرف مجرورا بمن كما فى قوله تعالى : « ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الأدبار (٥) . »

وكذلك قوله : « أو لم تكونوا أقسمتم من قبل ما لكم من زوال (٦) . »

فإن المضارع المنفى بـ « لم » بمثابة الماضى المنفى بـ « ما » ؛ فقولك لم أكن فعلت هذا بمثابة قولك ما كنت فعلت هذا .

٥ ــ أما النوع الخامس من أنواع الماضى وهو الماضى الاستقبالى فهو نادر الاستعمال وليس له ـ فيما أعلم ـ مثال فى القرآن الكريم ، ومع ذلك فقد نكون فى حاجة إليه حينما نريد أن نبين أن حدثين سيقعان فى المستقبل أحدهما قبل الآخر كأن نقول : حينما تكون الساعة العاشرة تكون الحفلة قد انتهت . ومن الممكن التعبير عن المعنى نفسه بأن نقول : لا تنتهى الساعة العاشرة إلا وقد انتهت الحفلة .

والماضى الاستقبالى يتركب من جزأين : الأول مضارع فعل الكينونة ، والثانى فعل ماض يدل على وقوع الفعل المراد التعبير عنه ؛ ولا بد من اتحاد الفعلين فى العدد والشخص والنوع كما ترى .

الآن وقد بينا أن اللغة العربية قادرة على التعبير عن جميع المعانى الإضافية التى يفيدها الفعل الماضى ــ على اختلاف أنواعه التى أوضحناها ــ نقول إن هذه اللغة الحافلة بالعجائب والأسرار تفوق اللغات الحية فى استعمال الماضى لأغراض أخرى .

وفى مقدمة هذه الأغراض أن الماضى يستعمل لما سيقع فى المستقبل ، أى أنه يحل محل المضارع إذا دل السياق على ذلك ؛ كما فى قوله تعالى : « أتى أمر الله فلا تستعجلوه (١) . »

---

(١) يونس : ٩٢
(٢) يوسف : ٣
(٣) القصص : ١٢ - ١٣
(٤) الأنبياء : ٥١ - ٥٢
(٥) الأحزاب : ١٦
(٦) إبراهيم : ٤٥

(١) النحل : ١

وقوله : « ونفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الأرض إلا من شاء الله . ثم نفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون ، وأشرقت الأرض بنور ربها ، ووضع الكتاب ، وجىء بالنبيين والشهداء ، وقضى بينهم بالحق وهم لا يظلمون ، ووفيت كل نفس ما عملت (١) . »

وقوله : « ونفخ فى الصور فإذا هم من الأجداث إلى ربهم ينسلون ، قالوا : يا ويلنا من بعثنا من مرقدنا (٢) . »

واستعمال الماضى بدلا من المضارع إنما يكون - كما يقول علماء البلاغة - لنكتة بلاغية هى تنزيل حوادث المستقبل منزلة حوادث الماضى للإشارة إلى أن حدوثها واقع لا محالة ، مثلها فى تحقق وقوعها فى المستقبل مثل حوادث الماضى التى وقعت وأصبحت حقائق واقعية .

وقد يستعمل الماضى مجردا عن الزمان فى عدة حالات منها :

(١) الفعل « كان » إذا أسند إلى الله تعالى نحو : « وكان الله غفوراً رحيما » .

(٢) أى فعل ماض آخر إذا أسند إلى الله تعالى ودل على ظاهرة كونية تتجدد أو على حدث عادى يتكرر . أما الأول فنحو قوله تعالى : « مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً ، فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم فى ظلمات لا يبصرون (١)

وقوله : « إن فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التى تجرى فى البحر بما ينفع الناس ، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها (٢) ... » الآية

وقوله : « هو الذى أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسيمون (٣) . »

وقوله : « الله الذى خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم ، وسخر لكم الفلك لتجرى فى البحر بأمره ، وسخر لكم الأنهار ، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ، وسخر لكم الليل والنهار . (٤)

---

(١) الزمر : ٦٩ — ٧٠
(٢) يس : ٥٢ - ٥٣

---

(١) البقرة : ١٨
(٢) البقرة : ١٦٥
(٣) النحل : ١١
(٤) إبراهيم : ٣٣ - ٣٤

وقوله : « وأرسلنا الرياح لواقح فأنزلنا من السماء ماء فأسقيناكموه (١) . »

وأما الثانى فنحو قوله عز وجل : « والله جعل لكم من بيوتكم سكنا وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها (٢) . » الخ

(٣) الماضى فى جمل شرطيه شرطا كان أو جزاء كما فى قوله تعالى : « إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم (٣) . »

وقوله : « إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم ، وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى (٤) . »

وقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا اؤتمن خان . »

٤ ـ الماضى المستعمل للتعظيم أو الدعاء أو التمنى ، كما فى قوله تعالى : « تبارك الذى نزل الفرقان على عبده (١) »

وقوله : « عفا الله عنك لم أذنت لهم (٢) . »

وكأن تقول : « أيد الله عز وجل حكومتنا الرشيدة بروح من عنده » .

من هذا كله يتبين لنا أن ما يقوله النحاة فى تعريف الفعل الماضى فى حاجة إلى التعديل .

أما استعمال المضارع فى القرآن الكريم ، فسأتحدث عنه فى مقال آخر إن شاء الله ؟

---

(١) الحجر : ٢٢
(٢) النحل : ٨١ - ٨٢
(٣) الإسراء : ٨
(٤) النساء : ١٤٢

(١) الفرقان : ١
(٢) التوبة : ٤٥

الوصف وفعله

للأستاذ
محمد على النجار
عضو المجمع

لا تنكر الصلة بين الوصف وفعـــله . والوصف قد يدل على الذى قام به حدث فعله أو وقع منه ، وهذا هو اسم الفاعل ، ويلتحق به الصفة المشبهة باسم الفاعل . وقد يدل على الذى وقع عليه حدث فعـله ، وهـذا هو اسم المفعول . وقد يدل على زيادة الحدث ، وهو اسم التفضيل . وهذا لا يعنينى فى البحث .

وقد اشتهر أن الوصف يهدى إلى فعله . وبنى على هذا أن الوصف إذا ورد فى العربيـة ساغ لنا أن نضع فعله المناسب له ونعتـده فى العربية .

وأساس هذا الأصل قول ابن جنى ـ تبعـا لأستاذه أبى عـلى الفارسى ـ : « إذا صحت الصفة فالفعل فى الكـف » .

وابن جنى عـرض لهـذا المبحث فى ثلاثة مواطن فى الخصائص فى الجزء الأول .

الموطن الأول فى « باب فى تعارض السماع والقياس » ، وفيه يقول فى ص ١٢١ :

«قال لى أبو على بالشأم : إذا صحت الصفة فالفعل فى الكف » .

والموطن الثانى فى « باب فى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب» . وفيه يقول فى ص ٣٥٧ : « إن المعرب قد تتصرف فيـه العرب كما تتصرف فيما وضعته . وأورد من هذا أنها تشتق من الأسماء الأعجمية ؛ كما اشتق رؤبة سختيتا من السخت فى قوله :

هل ينجينى حلف سختيت

أو فضة أو ذهب كبريت(١)

فسختيت اشتـق من السخت ، وهى كلمة فارسية بمعنى قوى . وأورد أيضا الاشتقاق من الدرهم ـ وهو فى الأصل أعـجمى (٢) ـ فحكى

---

(١) ذهب كبريت ، أى : ذهب أحمر .

(٢) نقله العرب عن الفارسية . ولا يزال الدرهم فى النقد اليونانى . وهو عندهم دراخمى DRACHME

عن ابن الأعـــرابى أنه يقـال : درهمت الخبازى(١) أى صارت مستديرة كالدراهم . ويقول ابن جنى : « فاشتق من الدرهم ـ وهو اسم أعجمى ـ وحكى أبو زيد : رجل مدرهم . قال : ولم يقولوا منـه : دُرْهم ؛ إلا أنه إذا جـاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل فى الكف » .

والموطن الثالث فى « باب(٢) فى امتناع العرب من الكلام بما يجوز فى القياس » . فقد أورد فيما يجوز فى القياس ولم يرد به الاستعمال : « رجل مدرهَم ، وهو يقول : « وبما يجوز فى القياس ، وإن لم يرد به استعمال ، الأفعال التى وردت مصادرها ورفضت هى ؛ نحو قولهم : فاظ الميت يفيظ فيظا وفوظا ، ولم يستعملوا من فوْظ فعلا ؛ وكذلك الأين للإعياء ، لم يستعملوا منه فعلا(٣) . قال أبو زيد : وقالوا : رجل مدرهم ولم يقولوا : دُرْهِـم . وحـدثنا أبو على ـ أظنه عن ابن الأعرابى ـ أنهم يقولون : درهمت الخبازى ، فهذا غير الأول .

وقالوا : رجل مفئود ، ولم يصرفوا فعله ، ومفعول الصفـة إنما يأتى على الفعـل ؛ نحو مضروب من ضُرب ، ومقتول من قُتل » .

ورجل مدرهَم أى كثير الدراهم . ومفئود أى جبان ضعيف كأنه لا فؤاد له . وقد ورد فأده أى أصاب فؤاده ، فيكون إطلاق المفئود على الجبان على التشبيه بمن أصيب فؤاده .

وقد يكون ابن جنى لم يصح عنده هذا الفعل ، ويريد بقوله : « فهذا غير الأول » أن « درهمت الخبازى » فيه الفعل مبنى للفاعل ، و « مدرهَم » من المبنى للمفعول . فمدرهم ليس من دَرهَم اللازم الوارد ، وإنما يكون من دُرْهِم الذى لم يسمع .

ويعنينى فى هـــذا البحث أن أبين أن الوصف قد يرد فى اللغة ، ولا يسوغ مع هذا استعمال الفعل . فإذا رأينا فى المعاجم أو فيما صح فى العربية وصفا فلا ينبغى أن نبادر إلى أخذ الفعل منه واستعماله ، ومن الخير أن نتثبت ونحتاط فى الأمر ، فلعل بعض الموانع يقوم فى وجه الفعل .

١ ـــ فقد يكون الوصف غير جار على فعله . ويعبر عنه النحويون بأن يأتى على وجه النسب . وأكثر ما يكون ذلك فى اسم الفاعل ويقل أن يأتى فى اسم المفعول . وذلك أن الوصف إذا خرج مخرج النسب فقياسه (٤)

(١) هى من النبات . ومن لغاتها الخبيز . وهى معروفة فى مصر بهذا الاسم الأخير .
(٢) ص ٣٩١ وما بعدها .
(٣) أثبت أصحاب المعاجم للفوظ والأين فعليهما .
(٤) الاقتضاب ١٦٠ . وانظر الخصائص ١ / ١٥٢

أن يجىء المفعول منه على صيغة لفظ الفاعل، ألا تراهم قالوا : عيشة راضية ومعناه : مرضية ، وماء دافق ومعناه مدفوق .

وإنما لزم أن يجىء المفعول من هذا الباب على صيغة لفظ الفاعل لأن الفعل ينسب إليه كنسبته إلى الفاعل ، فيقال : رجل ذو رضا وعيشة ذات رضا ، ورجل ذودفق وماء ذودفق.

فلما تساويا فى نسبة الفعل إلى كل واحد منهما على صورة واحدة وجب أن تكون صيغة اسميهما واحدة . ونظير تساوى الفاعل والمفعول فى الاسم المصوغ لهما ـ لتساويهما فى الفعل المسند إليهما ـ تساويهما فى الإعراب حين تساويا فى إسناد الحديث إليهما . فقالوا : ضُرِب زيد فرفعوه وهو مفعول حين حدثوا عنه كما يتحدث عن الفاعل . وكذلك مات زيد وضُرِب الضرب ، والضرب لا يُضْرَب . وعلى هذا المجرى كلام العرب :

قال علقمة :

فظل الأكف يختلفن بحانذ
إلى جؤجؤ مثل المداك المخضب(١)

يريد : اللحم المحنوذ .

وقال آخر :

لقد عيل الأيتام طعنة ناشره
أناشر لازالت يمينك آشره(٢)

أى مأشورة .

ومن أمثلة ما جاء للنسب على صيغة فاعل : لابن وتامر: أى ذولبن وذو تمر . وتائج أى ذو تاج ، ولا يستعمل من هذه الأوصاف فِعل ، فلا يقال : لَبَنَ ولا تَمَرَ ولا تَاجَ .

ومما جاء على فاعل للنسب ومعناه المفعول : فاقد(٣) فى معنى مفقود ، والساحل ، وإنما هو مسحول لأن الماء سحله أى قشره ، ودابة حاسر أى حسرها السير .

ومما ورد على مفعول للنسب قولهم : مكان مأنوس . وفى اللسان : « إنما هو على النسب . لأنهم لم يقولوا : أَنِسْتَ المكان ولا أَنِسْتَه . فلما لم نجد له فعلا وكان النسب يسوغ فى هذا حملناه عليه . قال جرير :

حى الهدملة من ذات المواعيس
فالحنو أصبح قفرا غير مأنوس (٤)

---

(١) قبله : فقلنا ألا قد كان صيد لقانص فجبوا علينا فضل برد مطنب

والجؤجؤ : الصدر . والمداك : الصخرة يسحق عليها الطيب . يقول : إنه ظفر بصيد ، فأمر الغلمان أن ينصبوا خباء يستظلون به ، وشووا الصيد فاختلفت أكفهم إليه ظافرة بالحنيذ منه الواصل إلى صدر المصيد ، وجعل الصدر بما عليه من الودك كالمداك إذا خضب بالطيب .

(٢) ناشرة من بنى تغلب قتل همام بن مرة فى يوم واردات . وانظر التعليق على الخصائص ١/١٥٢

(٣) المخصص ١٥/٧٠ و ١٦/١٢٨

(٤) الهدملة وذات المواعيس والحنو : مواضع .

ومن هذا حجاب مستور، ورجل مرطوب ، ومكان مهول ، وجارية مغنوجة .

ذكر أبو حيان فى البحر [1] أن هذه الأوصاف جاءت على النسب فى بعض الأوجه ، وهو يقول : « والظاهر إقرار (مستورا) على موضوعه من كونه اسم مفعول أى مستورا عن أعين الكفار فلا يرونه ، أو مستورا به الرسول عن رؤيتهم ، أو نسب الستر إليه لما كان مستورا به . قاله المبرد ، ويئول معناه إلى أنه ذو ستر ، كما جاء فى صيغة لابن وتامر أى ذو لبن وذو تمر . وقالوا : رجل مرطوب أى ذو رطوبة ، ولا يقال : رَطِبته . ومكان مهول أى ذو هول وجارية مغنوجة ، ولا يقال : هُلت المكان ولا غَنِجْت الجارية . وقد أنكر بعض اللغويين أن يقال : أمر مهول ، وإنما يقال : هائل .

ومن ورود الصفة المشبهة على معنى النسب نَهِر أى يعمل بالنهار ، قال الراجز .

لست بليلى ولكنى نهرْ
لا أدلج الليل ولكن أبتكرْ [2]

ومن هذا دنف عند سيبويه ، وفى المخصص ٥/٦٦ : « سيبويه : أدنف ولا يقال : دنِف ، وإن كانوا قد قالوا : دنف يذهب به إلى النسب» . وقد أثبت غير سيبويه دنِف : أى مرض فعلا .

٢ — وقد يرد اسم المفعول مع الفعل اللازم ، ولا يرد فعله المتعدى . ولا يسوغ لنا حينئذ صوغ المتعدى ، استغناء باللازم ، وقد نص ابن جنى وغيره على أنه إذا طرح فعل للاستغناء عنه بآخر لا يجوز استعمال ما هجرته العرب ، فإن ما اطرحته العرب يجب اطراحه .

وعقد ابن جنى فى الخصائص بابا [3] فى الاستغناء بالشىء عن الشىء ، صدره بقوله : « قال سيبويه : واعلم أن العرب قد تستغنى بالشىء عن الشىء ، حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة » .

وأكثر ما يكون هذا الضرب فيما دل على داء أو عيب .

وقد جاء فى اللغة من هذا قدر صالح . فمنه : مأدور ومضعوف ومحرور ومأبوت ، وأرض مرشوشة .

فمأدور فعله الوارد أدِر الرجل أى انتفخت خصيته . والوصف الجارى على الفعل

(١) ج ٦ ص ٤٢
(٢) انظر كتاب سيبويه ٢/٩١
(٣) ج ١ ص ٢٦٦

آدر . ويقال : رجل مضعوف إذا كان فى عقله ضعف ، ولم يأت منه فعـــل متعد . ويقـال : رجل محرور أى حرّان .

وفى اللسـان : « والحـرير المحرور الذى تداخلته حرارة القيظ وغيره ، وفعله لازم ، يقال : حـرِرت تحِرّ . ولا يقال : رجـل مأبوت أى محرور وإنما يقال : أبت اليوم ، كسمع ونصر وضرب ، أى اشتد حره ، وقد انفـرد القاموس بذكر مأبوت ولم يرد فى اللسان : وأرض مرشـوشة : أصابها رش وهو أول المطر .

ولايقال: بعير معجوف أى أعجف هزيل غير سمين ، وإنما يقال : عجف ؛ كـفرح وكـرم . ويقال : بعـــير مغيوم ، أى به الغيم ، وهو داء يصيب الإبل ، كالقُلاب وهو وجع القلب . ولا يقال: يوم مغيوم أى فيه غيم . ومما ورد فيه قول علقمة الفحـل فى قصيدة مفضليته يصف الظليم :

حتى تذكر بيضات وهيجه

يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

يذكر أن الظليم ـ وهو ذكر النعام ـ كان يرعى ، فلما أرذّت السماء تذكر بيضاته . وكان تركها فى الأدحىّ ، وخشى أن يضرها المطر ، فهيجه ذلك إلى الرواح ليدرك بيضاته ، ووصف يوم الرذاذ بأنه مغيوم ، وإنما يقال : غامت السماء وغيمت ، ولم يأت منه المتعدى .

وهنا يعن للباحث أن يسأل :

ما بـال العرب صاغت اسـم المفعول مع الفعـل اللازم ؟

ويبدو لى فى الجواب أن العرب يذهبون فى نحو مضعوف إلى أنه مصاب بالضعف مرمى به ، فهذا فيه معنى غير ما فى معنى ضعيف ؛ كما قالوا فى قول النابغة يصف ناقة :

مقذوفة بدخيس النحض بازلها

له صريف صريف القعو بالمسد

إن المعنى أنها مرمية باللحم . وفى اللسان (قذف) : « يقال : قُـذِفت الناقة باللحم قذفا ، ولُـدِست به لَـدْسا ، كأنها رُميت به رميا فأكثرت منه » .

فمأدرر : مصـاب بالأدرة ، ومحرور : مصاب بالحرة ، وهكذا .

وقد أشار اللغويون إلى هذا المعنى . فيقول ابن سيده فى المحكم (ج ر د) ، ونقله صاحب اللسان : « فأما ما حكاه أبو عبيد من قولهم أرض مجرودة من الجراد فالوجه عندى أن يكون : مفعولة من جردها الجراد ، كما تقدم . والآخر أن يعنى بها كثرة الجراد ؛ كما قالوا :

أرض موحوشة : كثيرة الوحش فيكون على صيغة مفعول من غير فعل إلا بحسب التوهم كأنه جردت الأرض ، أى حدث فيها الجراد أو كأنها رميت بذلك» . ومن هذا كان الأصل فى الباب للعيوب والأدواء .

وقد يحمل ضد العيب على العيب فيصاغ اسم المفعول مع الفعل اللازم . ومن هـذا ـ عندى ـ مـكان مأنوس ، جاء على مكان موحوش وأرض موحوشة إذ كان ضده . وحمل الضد على الضد مألوف فى العربية . ومنه قولهم : عدوة بالتأنيث حملا على ضده صديقة ، ولولا هذا لما ساغ التأنيث ، كما لا يقال فى صبور : صبورة . ومما جاء من هذا الباب قول الشاعر :

إذا رضيت على بنو قشير
لعمر الله أعجبنى رضاها

فقد عدى رضى بـ «على» حملا على ضده سخط ، والمألوف أن يعدى بـ «عن» ، كما فى قوله تعالى : « رضى الله عنهم ورضوا عنه » .

ومن باب مأنوس قولهم : رجل ملبوب ، أى موصوف باللبابة والعقل ، جاء على صيغة ضده : مضعوف ، وفعله لبيت ولبيت أى من باب كرم وفرح .

ومما جاء على أصل الباب ـ وهو العيوب وما جرى مجراهـا ـ قول الفقهاء للعبد : مرقوق أى مصاب بالرق ، وإنما يقال : رق العبد ، ولا يقال : رقه مالكه . وفى شفاء الغليل : « استعمله الفقهاء . وقالوا : لم يسمع عن أئمة اللغة رقه حتى يشتق منه مرقوق . وردّ بأن الأزهرى حكى عن ابن السكيت أنه جاء عبد مرقوق ، وهو ثقة » .

ويكثر هذا الضرب فى الثلاثى ، ويقل فى غيره : أن يرد اسم المفعول مع الفعل اللازم .

ومما جاء من غير الثلاثى قولهم : ألفجَ الرجلُ أى أفلس . جاء الوصف على ملفج بكسر الفاء على الأصل . وجاء أيضا ملفج بفتح الفاء . وفى الحديث : أطعموا ملفجيكم أى فقراءكم . فالملفج جاء على صيغة اسم المفعول ، ومعناه : المصاب بالإلفاج .

ومنه قولهم : أسهب الرجل أى أكثر الكلام . يجىء الوصف منه على مسهب بكسر الهاء على الأصل . وجاء أيضا مسهب بفتح الهاء .

وفى اللسان : « قال ابن برى : قال أبو على البغدادى : رجل مسهب ـ بالفتح ـ إذا أكثر الكلام فى الخطأ . فإن كان ذلك فى صواب فهو مسهب بالكسر لا غير » .

وكأن رأى أبى على القالى هو الذى اعتمد عليه الأعلم الشنتمرى فى جوابه على سؤال سلطان الأندلس المعتمد بن عباد فى الفرق بين الصيغتين .

وانظر نفح الطيب (الباب السابع ج ٢ ص٣٨٣ من الطبعة الأزهرية) وكتاب « ليس فى كلام العرب » ، ص ١٣ بتحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار .

ومن هذا قولهم : أجرأشّت الإبل إذا سمنت وامتلأت بطونها . ويقال : إبل مجرأشّة على صيغة المفعول . وكأن مأتى هذا أن رجلا سمنت إبله فقال سمنها داء فصاغ الفعـــل على هـذا .

وقد عد من هذا الباب أحصَن الرجل فهو محصن . وهذا عند التحقيق ليس مـــنه ، فإنه يقال : أحصن الرجل ـ لازما ـ أى تزوج أو عفّ ، والوصف محصِن بكسر الصاد . ويقال أيضا : أحصن الرجل نفسه فهو محصن . وهكذا يقال فى المرأة . والأصل فى هذا : الحصن أى العفة والتصون ، والحـاء فى الحصن مثلثة . وأذكر بذكر الحصن ـ وهو النزاهة عن الريبة ـ محاورة (١) بين بنت وأمها .

فقدقصت البنت على أمها ـ بتبجح ـ بتصونها أنها لقيت شابا لخشت فى وجهه التراب كيلا يطمع فيها . فقالت لها أمها المجربة الحكيمة : كان الخير لك ألا تعرضى له وأن تتجنبيه البتة . وهذا معنى ما جرى بينهما . فأما لفظه فقد قالت البنت :

«يا أمتى أبصرنى راكب
يسـير فى مسحـنفر لاحب
مازلت أحثو الترب فى وجهه
عمدا وأحمى حوزة الغائب !»

فقالت أمها :

« الحصن أدنى ـ لو تأيته ـ
من حثوك الترب على الراكب!»

تأييته : قصدته . والمسحنفر : الواسع . واللاحب : الطريق الواضح .

٣ ـ وقد يأتى اسم المفعول من اللازم حملا على ما هو فى معناه أو ضده من المتعدى .

وقد حمل بعضهم على هذا معكوفا فى قوله تعـالى فى سورة الفتح : « هم الذين كفروا وصـدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوفا أن يبلغ محله » . معكوفا : أى محبوسا ،

وينكر بعضهم ورود عكفه أى حبسه ، فيجعل صوغ معكوف من اللازم لأنه فى معنى محبوس. ويرى بعضهم ورود عكفه ، فلا يحتاج إلى هذا التأويل . ومن هذا قولهم : رجل مفروح من فرح اللازم حملا على ضـده : محزون ، وقـــولهم : رجل مبخوت ومجدود حملا على ضدهما : محروم .

٤ ـ وقد يأتى اسم المفعول من الفعـل اللازم على حذف الصلة ، ويعرف هذا عندهم بالحذف والإيصال . ومن هذا الضرب قولهم : أمر مشترك أى مشترك فيه . وفى المصباح : « وطريق مشترك بالفتح ، والأصل مشترك فيه . ومنه الأجير المشـترك ، وهو الذى لا يخص

(١) انظر اللسان فى (أيا) .

أحدا بعمله ، بل يعمل الكل من يقصده بالعمل؛ كالخياط فى مقاعد الأسواق » . ومنه ـ عند ابن جنى (١) ـ المبروز فى قول لبيد :

فكأن معروف الديار بقادم
فبراق غول فالرجام وشوم
أو مذهب جدد على ألواحه
الناطق المبروز والمختوم

قادم وبراق غول والرجام : مواضع . والوشوم جمع الوشم ، والمذهب : اللوح المطلى بالذهب ، وجدد جمع جدة وهى الطريقة ، والمبروز : المظهر المشهور ، والمختوم : الغامض . يريد بالمبروز الخط الواضح والمختوم الخفى منه . شبه المعروف من آثار الديار بالوشوم أو باللوح الذى فيه كتابة ، بعضها واضح وبعضها خفى . ويقول ابن جنى : « أى المبروز به ، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر فى اسم المفعول » .

ويجعل ابن جنى من هذا الباب موثوقا فى قول بشر بن أبى خازم :

لئن شبت الحرب العوان التى أرى
وقد طال إبعاد بها وترهب
لتحتملن بالليل منكم ظعينة
إلى غير موثوق من العز تهرب

ويقول ابن جنى : « أى موثوق به ، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر فى اسم المفعول » .

٥ ـ وقد وردت فى اللغة ألفاظ على صيغة اسم المفعول ـ على غير الوجه فيها ـ عرض لها العلماء . فمن هذا قولهم فى المثل : كل مُجْرٍ فى الخلاء مُسَرٌّ . قال ابن سيده ، كما فى اللسان (سرر) : « هكذا حكاه أفّار بن لَقيط ، إنما جاء على توهم أسر ؛ كما أنشد الآخر فى عكسه :

وبلد يغضى على النعوت
يغضى كإغضاء الروى المثبوت

أراد : المثبت ، فتوهم ثَبَتَه ، كما أراد الآخر : المسرور ، فتوهم أسرّه » .

وقد نسب ابن سيده حكاية المثل إلى أفار لأن المعروف فيه : كل مجر فى الخلاء يُسر ، وهذا واضح لا شىء فيه .

وقوله فى البيت « كإغضاء الروى » : ضبط فى اللسان بضم راء الروى . والظاهر أنه الروا بكسر الراء مقصور الرواء ، وهو الحبل يشد به الرحل .

ويريد بالبلد صحراء مبهمة .

وقوله : يغضى على النعوت أى لا ينفع السائر فيه أن ينعت له ويوصف طرق السير فيه ، فهو يغضى ولا يستجيب لذلك .

---

(١) انظر الخصائص ١/١٩٣

ومن هذا محصول الشيء للحاصل منه . وفى شفاء الغليل (حرف الميم) : « محصول بمعنى غـلة ليس مولدا ، كما توهم . قال ابن يعيش : مفعول يكون اسما ؛ كمعقول بمعنى العقـــل ومحصول بمعنى الحاصل ، وهو البقية . إنتهى . قلت : أو مفعول للنسبة » .

ويقول الزمخشرى فى أســـاس البلاغة : « وهذا محصول كلامه ومحصول مراده . وفيه وجهان : أحدهما أن يكون مصدرا ؛ كالمعقول والمجلود، وضع موضع الفاعل ؛ كما وضع صوم وفطر موضع صائم ومفطر ، والثانى أن يقال : حصّله بمعنى حصّله من قول العباس بن مرداس :

يا جسر إن الحق بعد حصله
له فضول يهتدى بفضله
يبينـه الجاهل بعد جهـله » .

هذا كلام الزمخشرى . والظاهر أن « حصّله » فى الشعر بمعنى حصوله ، مصدر حصل اللازم ، وهـذا كالسكت والسكوت لسكت اللازم .

وفى مستدرك مادة (س ق ط) من التاج : « وفى الحديث : مر بتمرة مسقوطة . قيل : أراد : ساقطة ، وقيل : على النسب أى ذات سقوط . ويمكن أن يكون من الإسقاط ، مثـل أحمّـه الله فهو محموم » .

وفى شفاء الغليل : « مسقوطة بمعنى ساقطة ليس بخطأ .

وفى البخارى : مر بتمرة مسقوطة ، قال الشراح : القياس ساقطة ، لـكنه قد يجعل اللازم متعديا بتأويل . وقد يقال : سقط جاء متعديا بدليل « سُقط فى أيديهم » وكأنه يريد بالتأويل التضمين ، فيضمّـن سقط معنى رمى أو ألقى . ولا دليل فى قوله تعالى « سُقط فى أيديهم » على التعدى ؛ فإن الفعل مسند إلى الصلة ، ويستوى فى هذا اللازم والمتعدى .

وفى مقاييس اللغة لابن فارس : « الفـاء والـكاف واللام كلمة واحدة . وهى الأفكل : الرعدة . ويقولون : لا يبنى منه فعل » .

وفى شرح القاموس : « وقال ابن فارس : ويقولون : لا يبنى منه فعل ، وليس كذلك لأنهم قالوا : (مفكول) » وتراه استدل على بناء الفعل منه بمجىء اسم المفعول ، فكأنه يرى أن مجيئه مؤذن بمجىء الفعل على ما اشتهر . وقد يكون مفـكول أتى كما جاء مضعوف ومحرور أى مصاب بالأفكل ، فلا يسوّغ لنا ذلك بناء الفعل ، كما تقدم ، فلا يصلح كلام الزبيدى ردا على ابن فارس إلا إذا عنى بعـــدم ورود الفعل ما يشمل عدم ورود ما تصرف منه ؟

صيغ الاسم الثلاثى المجرّد

للأستاذ الدكتور ابراهيم أنيس العضو بالمجمع

عرض أستاذنا السيد فريد أبو حديد على مؤتمر المجمع فى العام الماضى ملخصا للبحث الذى اشتركنا فى القيام به للجنة اللهجات وهو « بحث جموع التكسير للاسم الثلاثى » .

وقد بدا لنا ـ بعد هذا ـ أن نستكمل البحث بالرجوع إلى صيغ المفرد للاسم الثلاثى المجرد واستقرائها فى القرآن الكريم والقاموس المحيط للفيروزبادى ، رجاء الاهتداء بها فيما نحن بصدده من بحث طرق تكسيرها .

رأى النحاة فى صيغ الاسم الثلاثى :

لجأ النحاة كعادتهم إلى القسمة العقلية وتصوروا للاسم الثلاثى المجرد اثنتى عشرة صيغة . رفضوا منها صيغتين فقط هما :

١ ـ « فعل » بضم فكسر مثل دئل اسم لدويبة . وذلك لأن هذا الوزن فى رأيهم قد قصد تخصيصه بالفعل المبنى للمجهول . ولكن يروى عن الليث أن « الوُعِل » لغة فى « الوَعِل » ، كما روى عنه كلمة « الرُئِم » .

٢ ـ « فعل » بكسر فضم . واعتبروا قراءة بعضهم « والسماء ذات الحِبُك » ـ على شذوذها ـ من تداخل اللغتين فى جزأى الكلمة .

ولكن من النحاة من أنكر فكرة تداخل اللغات هنا قائلا إن « حبك » بضمتين جمع حباك ، فى حين أن « حبك » بكسرتين مفرد ، ويبعد تركيب الاسم من مفرد وجمع .

ومنهم من اعتبر كسرة الحاء فى مثل هذه القراءة إتباعا لكسرة التاء فى « ذات » .

وهم فى كلتا الصيغتين المرفوضتين يعزون عدم ورود هذا فى صيغ الاسم الثلاثى لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم أو العكس . بل يقررون أن الانتقال من الكسر إلى الضم أثقل من الانتقال من الضم إلى الكسر .

أما فيما يتعلق بالصيغ العشر الأخرى فلا نكاد نلمح فى كلام النحاة ما يشتم منه أن بعضها أكثر شيوعا فى اللغة من البعض الآخر ، إلا فى تلك الإشارة العابرة لسيبويه حين يشير إلى أن مثل « كتِف » أقل من مثل « فرَس » بكثير وأن مثل « عِنَب » أقل من « كتف » . ثم نراه يسوّى بين وزن « عضد » و « أنق » فى نسبة الشيوع ، ويعتبر وزن « صرد » بضم ففتح قليلا جدا ، ووزن « إبل » نادرا جدا ، بل يقرر أنه لم يرد

غير « إبل » فى كل اللغة . ولكن المتأخرين من النحاة يسوقون من هذا الوزن كلمات أخرى مثل « بلز » أى ضخم و « حبر » لصفرة الأسنان و « إبط » و « إطل » .. الخ

على أن سيبويه نفسه لم يعقد لصيغ الاسم الثلاثى بابا مستقلا ، بل اكتفى بالإشارة إليها حين عرض لجمعها جمع تكسير .

ولا نكاد نرى الصرفيين يتحدثون عن أصالة الصيغة إلا حين يكون للكلمة أكثر من نطق . فيقولون إن مثل « فَخِذ » هى الصورة الأصلية ثم تطورت إلى فَخْذ أو فِخْذ أو فِخِذ . ويعتبرون الصورة الأخيرة خاصة بالاسم الحلقى العين . أما مثل « كتف » فلا يجوز فيها سوى كَتْف وكِتْف .

وهم يلتمسون فى تفسير هذا التطور عللا لا تخلو من التكلف والتعسف . ويظهر أنهم تصوروا أن الأصل فى كل هذه الكلمات تحرك العين فيها . وقد بنوا هذه الأصالة فى بعض الكلمات على شهرة الوزن وشيوعه . فكلمة « فخذ » بفتح فكسر أشهر منها بفتح فسكون أو كسر فسكون ومع هذا فحين تصادفهم كلمات مثل « عسر » و « يسر » و « قفل » ويرونها بالسكون أكثر شيوعا وشهرة منها بضم العين ، يقولون إن عدم شهرة الصيغة الأصلية هنا وهى « عسر » و « يسر » لا سبب له سوى زيادة الثقل فى توالى الضمتين ، فدعا هذا إلى قلة استعمالها مع كونها أصلا .

ثم نرى فكرتهم فى الأصالة والفرعية تزداد اضطرابا حين يؤكد لنا الأخفش أن كل « فعل » بضم فسكون يجوز ضم عينه إلا ما كان صفة أو معتل العين . وحين يؤكد لنا عيسى بن عمر أن كل فعل « بضمتين » يجوز تخفيفه بالإسكان . وحين يقول لنا البصريون إن « الشَعْر » و « الشَعَر » لغتان مستقلتان . ويقول الكوفيون إن الأصل فيهما « فعل » بفتح فسكون وإن مثل هذه الصيغة يجوز فتح عينها إذا كانت العين من حروف الحلق ؛ وجعلوا هذا قياسيا .

وينسب النحاة كل هذه الفروع إلى تميم فيقولون : « وجميع هذه التفريعات لتميم . وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون » .

وهكذا نرى النحاة يتخذون من شهرة الصيغة دليلا على أصالتها ، ويجعلون تحرك العين فى الكلمة هو الأصل ؛ ثم لا يستقيم لهم هذا حين يطبقونه على مثل « فَخِذ » و « عُسْر » . كما نراهم يقتصرون فى فكرة الأصالة أو الفرعية على تلك الكلمات التى ورد لها أكثر من وجه .

نسبة شيوع الصيغ :

ونحن أمام هذا الاضطراب والغموض اتجهنا إلى إعادة الاستقراء ، فرجعنا إلى القرآن الكريم واستقرأنا ما ورد فيه من الأسماء الثلاثية

فرأينا أن نسبة شيوعها تختلف اختلافا بينا . فأكثرها شيوعا هى « فعل » بفتح فسكون، إذ ورد منها فى القرآن نحو ٢٣٠ كلمة ، ثم صيغة « فعل » بفتحتين ، فقد ورد لها نحو ٩٧ كلمة . ثم «فعل» بكسر فسكون وعدد كلماتها القرآنية نحو ٥٩ . ثم « فعل » بضم فسكون وكلماتها نحو ٣٧ . ثم «فعل» بضمتين وكلماتها نحو ١٧ كلمة .

أما باقى الصيغ فنادرة جدا تكاد تنحصر فى الكلمات الآتية :

رجل . عضد . سبع . ملك . كذب . لعب . عنب . إبل .

وهكذا نرى أن النسب المئوية لهذه الصيغ القرآنية هى :

فَعْل ٥١٪ فِعْل ٢٢٪ فُعْل ١٣٪ فَعَل ٩٪

ولم يبق لكل الأوزان الأخرى سوى نسبة ٥ ٪

وهذه نسب قريبة جدا من تلك التى وصلنا إليها باستقراء القاموس المحيط مستعينين ببعض طلبة الليسانس فى كلية دار العلوم . فقد جمعوا لنا من هذا المعجم نحو أربعة آلاف كلمة موزعة على حسب النسب الآتية :

فَعْل ٤٨ ٪ فَعَل ٢١ ٪ فِعْل ١٣ ٪ فُعْل ١١ ٪

ثم لا نكاد نرى الأوزان الستة الأخرى مجتمعة ما يجاوز نسبة ٧ ٪

نشأة الاسم الثلاثى فى اللغات السامية :

نشأة الاسم الثلاثى وصيغه فى اللغات السامية ، يعتورها بعض الغموض . على أنه بمقارنة بعض هذه اللغات يمكننا أن نفترض لها فرضا معقولا مقبولا تؤيده الكلمات الثلاثية المشتركة بين بعض هذه اللغات السامية ، كما يؤيده سلوك هذه الكلمات فى تراكيب كل لغة واشتقاقها . وقد اكتفينا هنا بمقارنة العربية والعبرية والسريانية . وجمعنا نحو ٩٠ كلمة ثلاثية مشتركة فى اللفظ والمعنى بين العربية والعبرية . وبين هذه الكلمات التسعين نحو ٣١ كلمة لها نظائر فى لفظها ومعناها فى اللغة السريانية أيضا .

وقد اتضح لنا من عقد هذه المقارنة أن اللغة السامية الأولى قد تميز فيها أربع صيغ للاسم الثلاثى هى :

« فعل » بفتح فسكون ، «فعل» بفتحتين ، « فعل » بكسر فسكون ، « فعل » بضم فسكون .

وقد ورثت معظم اللغات السامية التى نعرفها هذه الظاهرة واحتفظت بها زمنا ما ، ثم تطورت فى بعضها على صور أخرى ؛ ولكنها ظلت ملتزمة إلى حد كبير فى العربية والعبرية . أما السريانية التى تعد من أحدث اللغات السامية

فقد استقر فيها الاسم الثلاثى على صورتين فقط فيهما العين ساكنة . وفى إحداهما فتحت فاء الكلمة وهى الكثيرة الشيوع ، وفى الأخرى كسرت فاؤها مثل :

ثوب نفس ؛ كلب رجل

ويكاد يجمع المستشرقون على اعتبار الصيغة العربية بمثابة الأصل ، منها يبدأون مقارنتهم ويفسرون الصيغ التى ترد فى الساميات الأخرى على أساسها . فهم مثلا يرجحون أن الصيغة الأصلية « فعل » بفتح فسكون ، قد حركت عينها أولا بحركة تشبه الكسرة أو الفتحة الممالة وهى التى تسمى فى العبرية بـ « السيجول » وذلك بسبب التخلص من التقاء الساكنين . ثم تأثرت حركة فاء الكلمة بحركة عينها وأصبحت مثلها مشكلة بالسيجول تبعا لظاهرة الانسجام بين حركات الكلمة الواحدة Vowel-harmony ، تلك الظاهرة التى شاعت فى تطور الصيغ والأوزان فى معظم اللغات السامية . وهكذا نشأت تلك الكلمات السيجولية فى اللغة العبرية مثل :

אֶרֶץ أرض . כֶּלֶב كلب

والدليل على أن أصل هذه الكلمات هو وزن « فَعْل » أننا نجد الكثرة الغالبة منها تعود إلى أصلها فى بعض حالات الإضافة مثل :

דְּבַר־ אִישׁ

أما وزن « فعل » بضم فسكون و « فعل » بكسر فسكون فيظهر أنهما نوع واحد أو طائفة واحدة . وذلك للعلاقة الصوتية بين الضم والكسر . وقد دلت روايات اللهجات العربية القديمة على أن هاتين الحركتين قد تعتوران المكان الواحد من الكلمة مثل :

الرجز ، وُشاح . سخريا . منذ . مشط .

فاللهجات السامية بوجه عام لا تكاد تفصل بين هذه الكلمات ، بل تعاملها معاملة واحدة وتتخذ منها طائفة واحدة ذات سلوك واحد فى كثير من الظواهر اللغوية . ولهذا وردت لنا بعض الكلمات المتناظرة بين العربية والعبرية على هذا النحو :

חֹלֶם . חֹמֶץ

وقد تركت لنا هذه الظاهرة أثرها الواضح فى مجىء أفعال كثيرة من بابى : ضرب ونصر ، فى اللغة العربية ، بل وفى كلمات اللهجات الحديثة مثل :

ثُقل = ثِقل . حِضن = حُضن .

عِقد = عُقد . فُجل = فِجل

وكنطق العامة فى اللهجات : زُهُق . زِهِق . صُغُر . صِغِر .

وأخيرا هناك طائفة مستقلة من الأسماء الثلاثية تميزت وحدها منذ القدم وظهر استقلالها حين تضاف إلى الضمائر فى اللغة العبرية كما ظهر

استقلالها فى جمعها جمع تكسير فى اللغتين العربية والحبشية وتلك الطائفة هى « فعل » بفتحتين .

فيقال فى العبرية זַנָב ذنبه . ويقال فى العربية « أذناب » وفى الحبشية « أزناب » .

ولم يشذ من تلك الكلمات التسعين المتناظرة بين العربية والعبرية سوى بضع كلمات يمكن تفسيرها . وأكتفى هنا منها بذكر كلمة רֶגֶל التى تناظر فى العربية « رِجْل » والتى وردت فى النصوص العبرية القديمة مضافة إلى الضمائر اى רַגְלִי ، רַגְלוֹ فقد كنا نتوقع أن تكون الكلمة العربية بفتح الراء .

ويظهر أن الأصل فيها هو هذا الضبط أى « رَجِل » . ومن هذا الأصل اشتقت كلمة « رِجْل » التى اختصت بها اللغة العربية دون سواها من الساميات الأخرى . فالكلمة القديمة « إنسان وإنس » قد تخصص معناها فى العبرية وأصبحت تعنى « الرجُل » فى صورة אִישׁ ولكن العربية فيما يظهر قد ربطت بين معنى الرجولة وبين القدرة على المشى على رجلين واقتبست عن طريق المجاز كلمة « الرَجِل » لتفيد معنى « الرجُل » فى وقت كانت فيه الصيغة الأصلية على وزن « فعل » بفتح فسكون أى « رَجْل » ثم كانت المخالفة بين الصيغتين خشية اللبس بين المعنيين . وخير دليل على أن الصيغة الأصلية كانت بفتح فسكون هو ما نراه فى معاجمنا من أن كلمة « الرجُل » يجوز أن ينطق بها « الرجْل » وأن « الرجْل » هو الراجل أيضا ومؤنثه « رجلة » . أما كيف ضمت الجيم فهذا أمر آخر سنعرض له فيما بعد .

الأسماء الثلاثية فى اللهجات الحديثة :

وقد رأينا قبل ترجيح رأى فى شأن هذه الأسماء الثلاثية أن نتتبع أشهرها فى اللهجات العربية الحديثة . فعرضنا على نحو ألف من الناطقين بها (معظمهم من المصريين) مجموعة من أشهر الكلمات المشتركة فيها جميعا (نحو ١١٠ كلمة) . وعنينا فى هذا الاستفتاء بنواحى القطر المصرى . فاتضحت لنا ظواهر تستحق النظر والدراسة ، منها :

١ — أن الأسماء الثلاثية التى على وزن « فعل » بفتحتين لا تكاد تختلف فى نطق الأمم العربية جميعا فيما عدا مراكش التى يكتفى فيها بتحريك عين الكلمة فى كثير من الأحيان فيقولون مثلا : قَمَر .

ويدل هذا على أن هذه الطائفة من الأسماء قد روعى استقلالها وتميزها فى العصور القديمة . وظلت متميزة حتى الآن فى لهجات الناس .

٢ — أما تلك الكلمات الثلاثية التى سكنت عينها فهى التى اختلفت فيها اللهجات الحديثة فبعض اللهجات تميل إلى تحريك العين فى حالة الوقف مثل بُرُج تِبِن بَطِن وَقُبر وَبحَر .

والبعض الآخر تبقى على سكونها .

وقد تبين لنا من الاستقراء أن لهجات القطر المصرى بوجه عام تميل إلى تسكين عين الكلمة . غير أنه فى مديرية الشرقية : جهة أبى حماد ونواحى إنشاص وحدود الزقازيق ، قد نجد ظاهرة تحريك العين فيقولون مثلا : بَطِن . تِبِن . رُبُع . . الخ . وفى أسيوط نلحظ فى بعض جهاتها أثر تحريك العين ثم يزيد أثر تحريك عين الكلمة كلما تعمقنا فى الوجه القبلى حتى نرى جهات مثل كيمان المطاعنة فى إسنا ، والكرنك فى نجع حمادى يلتزمون هذا التحريك .

وإذا كان لنا أن نحكم على الأمم العربية الأخرى بهذا الاستقراء - على ما به من نقص - نلحظ أن العراق أميل بوجه عام إلى الإسكان ، وكذلك لبنان وسوريا وطرابلس الغرب واليمن . وأوضح البلاد فى تحريك العين شرق الأردن وفلسطين والسودان ونجد .

وعلى كل حال يتبين لنا من كثرة اللهجات التى تحرك عين الكلمة وانتشارها فى جهات متباعدة أن ظاهرة تحريك العين ظاهرة قديمة ورثتها اللهجات الحديثة عن قبائل عربية قديمة اشتهرت بها والتزمتها فى نطقها . بل نستطيع ونحن مطمئنون أن نرجح أن تلك الكلمات التى وردت فى معاجمنا محركة العين - وقيل لنا إنه يجوز فيها إسكان العين - ليست فى الحقيقة إلا نتيجة هذه الظاهرة فى عصور ما قبل الإسلام ، ثم إشتهر نطقها بالتحريك وغلب على الأصل الساكن مثل :

كَبِد . نَخِذ . سَبُع . ملك .

والدافع الأساسى لظاهرة التحريك هو محاولة التخلص من التقاء الساكنين عند الوقف . أما الذى قد يعين الحركة فيجعلها الضمة أو الكسرة أو الفتحة فهو أحد عاملين :

١) طبيعة الحرف المراد تحريكه .

٢) انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات .

وفى معظم الحالات التى أصل الكلمة فيها سكون العين نلحظ أن اللغة العربية المشتركة قد أبقت على التسكين حتى فى حالات الوقف . ويكفى أن نستمع لبعض آيات من سورة الطارق وسورة الفجر وسورة القدر ، لندرك أن نظام الفواصل القرآنية قد حتم تسكين العين فى مثل هذه الكلمات :

« والفجر ، وليال عشر ، والشفع والوتر ، والليل إذا يسر ، هل فى ذلك قسم لذى حجر » .

ولا نعرف أن القرآن قد ترك هذا التسكين مع جوازه إلا فى بضع كلمات قديمة يبدو أنها تطورت قبل استقرار اللغة المشتركة فى جزيرة

العرب مثـــل :

رجل . سبع ، عضد . ملك . إبل . لعب . كذب .

أما تلك الكلمات السبع عشرة التى وردت فى القرآن الكريم بضمتين مع جواز تسكين عينها فهى :

أفُق . أكل . حلم . ثلث . دبر . ربع . زبر . سدس . شغل . عنق . هزؤ . أذن . نسك . ظفر . عمر . قدس . نصب .

وأغلب الظن أن نطق هذه الكلمات بضمتين نطق طارئ على البيئة الحجازية : البيئـة الأصلية للغـة العربية المشتركة . فالأصل فيها جميعا أن تكون بضم فسكون . وبقى هـذا الأصل مسموعا فى البيئة الحجازية ، ورواه عنها علماء اللغة . فمن نصوصهم قولهم : « إن توالى الثقيلين أى الضمتين أو الكسرتين سبب فى تخفيف مثل « عنق » و « إبل » بتسكين الحرف الثانى فيهما . والتخفيف فى مثل الكلمة الأولى أكثر ، وهو حجازى » .

ولكن هـذا الأصـل قد تطور فى بيئة أخرى من البيئات البدوية التى تتبع العين الفاء فى حركتها . ولعل القدماء حين قالوا إن كل هذه التفريعات لتميم قد رمزوا باسم تميم إلى القبائل البدوية التى نعرف أن التطور اللغوى فيهـا بوجه عام أسرع وأكثر . ولذا لاندهش حين نرى قبائل البدو حتى الآن تميل إلى تحريك الساكن من الكلمات الثلاثية فتقول : بَطِن تَبِن . بُرُج . بَحَر . ولقد ظهر لنا من دراسة كثير من النصوص القديمة التى نسبت إلى تميم أنها تمثل القبائل البدوية بوجه عام لا قبيلة تميم وحدها ، ولا سيما حين يقال هذه لتميم وتلك للحجاز .

وعلى هـذا تكون اللغة المشتركة قد قبلت هذا النطق البـدوى الأصـل فى تلك الكلمات السبـع عشرة بالذات . وإلا فكيف نعلل ورود نحو ٥٩ كلمة على وزن « فعل » بكسر فسكون فى القرآن الكريم ، ونحو ٢٣٠ كلمة على وزن « فعل » بفتح فسكون ، وقد كان من الممكن أن يرد معظم هذه الكلمات محرك العين ؟

نخلص من كل ما تقدم إلى أن اللهجات العربية القديمة قد انحدرت إليها الأسماء الثلاثية على صور ثلاث :

١) فعل بفتح فسكون .

٢) فعل بفتحتين .

٣) فعل بضم أو كسر فسكون .

وبقيت على صورها القديمة فى البيئـة الحجازية ـ مهد اللغة العربية المشتركة ـ فى غالب الأحوال . ولكنهـا بدأت تتطور فى بعض اللهجات الأخرى بتحريك العين فى عصور سبقت تكون اللغة المشتركة أو استقرارها .

ونتصور حينئذ أن تكون الصيغ الفرعية على الوجه الآتى :

١) فُعل بضم فسكون يمكن أن تتطور إلى « فُعُل » بضمتين .

٢) فِعل بكسر فسكون يمكن أن تتطور إلى « فِعِل » بكسرتين .

٣) فَعْل بفتح فسكون يمكن أن تتطور إلى « فَعِل » بفتح فكسر أو « فَعُل » بفتح فضم أو « فَعَل » بفتحتين .

وعلى هذا لا يصح أن تعد الأوزان التى على مثل « عِنَب وصُرَد » من صيغ الاسم الثلاثى ؛ فإذا ثبتت فيها كلمة أو كلمات بحثناها بحثا مستقلا واعتبرناها من غرائب اللغة .

ومن المرجح أن جميع الكلمات العربية التى اشتهرت على صيغة من تلك الصيغ الفرعية قد تكونت صورتها الجديدة فى بيئة بدوية ، ربما قبل استقرار اللغة المشتركة ؛ ثم شاع أمرها على هذه الصورة الجديدة واقتحمت حصون اللغة المشتركة .

أما لماذا اقتصرت هذه الشهرة على تلك الكلمات بالذات فأمر مرجعه إلى الظروف الخاصة بتداول كل كلمة ، تلك الظروف التى نجهلها جهلا تاما .

فكل ما كان مثل (عُنُق وإبِل وفَخِذ وعَضُد) فرعى الصيغة . أما صيغة « فَعَل » بفتحتين فقد اختلطت فيها الصورة الأصلية بالصورة الفرعية . ومن اليسير هنا التعرف على الأصالة والفرعية حين نستعين بشهرة النطق وكثرة الاستعمال ، متذكرين أن وزن (فَعْل) بفتح فسكون يمكن أن يصير فى بعض الأحيان (فَعَل) بفتحتين وليس العكس . أى لا يصح أن نتصور كلمة مثل « جَمَل » يمكن أن تتطور إلى (جَمْل) ؛ لأن الأسماء التى من هذا النوع أى بفتحتين قد كونت طائفة مميزة منذ القدم فى معظم اللغات السامية ، ولا تزال متميزة فى لهجاتنا الحديثة .

وأخيرا إذا كان لنا أن نتخذ من اللهجات الحديثة ما نستدل به على حال اللهجات القديمة فإنه من الممكن أن نرجح الرأى القائل بأن أصحاب المعاجم قد أسرفوا فى الوجوه التى ذكروها لبعض الأسماء الثلاثية ، مثل كلمة « المشط » التى رووا لها ستة وجوه . ويبدو هذا الإسراف واضحا حين نذكر ما رووه عن كلمة « أصبع » من أنها كانت تنطق على عشر صور . فللفروق بين اللهجات حدود ونظام معقول . ومع كل فنحن نحمد الله أن ما روى من هذا النوع نادر فى لغتنا العربية ؛ بل إن ما روى من الأسماء الثلاثية مخالفا للأوزان الأربعة الأصلية : فَعَل . فَعَل وفِعْل وفُعْل لا يكاد يجاوز فى كل اللغة نسبة ٧ ٪ .

نشأة الخلاف فى النحو
بين البصريين والكوفيين

للأستاذ
مصطفى السقا
الأستاذ السابق
بكلية الآداب

(١)

البصرة والكوفة من أعظم الأمصار التى استحدثها العرب فى الدولة الإسلامية ، إبان نهضتهم الدينية ، وخروجهم من جزيرتهم لفتح ممالك كسرى وقيصر ؛ وفيهما ثم فى بغداد وضعت أسس المدنية الإسلامية الكبرى ، التى امتدت ظلالها ، حتى شملت أكثر المعمور من الدنيا القديمة ، فى آسيا ، وإفريقية ، وبعض أطراف من أوربة .

أنشأ البصرة سنة ١٤ للهجرة ، الصحابى عتبة بن غزوان ، أحد القواد فى جيش الصحابى الجليل « سعد بن أبى وقاص » ، وقد وجهه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه لفتح مملكة فارس وما وراءها بعد خلافة أبى بكر . وأنشأ الكوفة - بعد ذلك بنحو سنتين - أمير الجيش سعد بن أبى وقاص نفسه ، فى موضع تخيره لها ، أسفل من موقع الحيرة والأنبار ، اللتين عرفهما العرب قديما ، ووفدوا عليهما للتجارة ، وأخذوا من طرائفهما وثقافتهما أشياء كالخط العربى الذى نقله ثلاثة من أعراب طيء إلى جزيرة العرب .

استحدث العرب المصرَيْن الناشئين « البصرة والكوفة » على الجانب الشرقى لنهر الفرات ، الذى يجرى فى أرض السواد ، منحدرا من جبال إرمينية فى الشمال ، ويصب فى الخليج الفارسى ، بعد أن يتحد مع نهر دجلة الكبير ، فيكونا مصبا واحدا واسعا يعرف بشط العرب ، غير أن البصرة أقرب إلى المصب وهى فى بيئة مائية بحرية . أما الكوفة فإلى الشمال ، على مقربة من ضفة الفرات نفسه ، تحيط بها أودية وبرارى متصلة بأرض العرب .

وكان اختيار هذين المكانين لتأسيس هذين المصرَين بين جزيرة العرب والفرات ، تحقيقا لرغبة من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، الذى أوصى قائد جيوشه سعد بن أبى وقاص ، ألا يجعل بينه وبين جند المسلمين ماء ، حتى يستطيع إمداد الجيوش بالأمداد المتتابعة إذا صال بهم الأعداء .

وقد توافر فى هذين الموضعين من الأسباب ما رغب كثيرا من القبائل العربية فى أن تجلو عن مواطنها الأصلية ، فى الجزيرة العربية ، وتنزل المصرَيْن المحدثين : من جمع بين مظاهر البداوة والحضارة فيهما ، وكونهما غير بعيدين عن بيئتهم وأرضهم العربية وسهولة اتصالهم بأوطانهم وقبائلهم فى البادية ، وسهولة اتصالهم بالمدينة مقر الخلافة الإسلامية ؛ هذا إلى وفرة الماء والمراعى التى يحتاجون إليها فى علف دوابهم وخيولهم .

وكان الغرض الأول من تأسيس هذين المصرين أن يكونا مركزين لاستقرار جند الخلافة فيهما ، وبعثهم منهما لفتح الممالك المتاخمة لأرض العرب ؛ ولذلك روعى فى تخطيطهما سد الحاجة الدينية والعسكرية أولا ، فجعل فى كل منهما مسجد كبير لصلاة الجماعة ، ودار للإمارة والأداة الحكومية ، يتفرع حولهما أحياء لسكنى القبائل . وكان لقبائل اليمن فيهما قسم خاص ، ولقبائل مضر قسم كذلك. وكانت كل قبيلة تسكن شارعا أو حارة ، ليسهل على رؤساء القبائل وعرفاء الجند الاتصال بهم ، وجمعهم للحرب ، وتدوين أسمائهم وأعطياتهم فى ديوان الجيش ، ومعرفة من فقد منهم أو قتل ، لتطبيق أحكام المواريث ؛ وتوزيع الغنائم وما إلى ذلك .

ومع ماكان بين حياة أهل المصرين من تشابه كثير ، كان بينهما خلاف جوهرى أيضا فى كثير من الأمور .

فقد كان موقع البصرة فى بيئة بحرية ، كما قدمنا ، وكانت السفن تصل إليها من الخليج الفارسى حاملة طرائف المشرق وتجارته ، فكانت حياة أهلها مرتبطة بهذه البيئة التجارية الحضارية ، على حين كانت الكوفة على أبواب البادية ، فكانت حياة أهلها عربية خالصة .

وكان لهذا العامل الطبيعى أثر كبير فى اجتذاب أنواع السكان الذين سكنوا كلا من المصرين ، فكثر المرتزقون من حياة البحر والتجارة فى البصرة من هنود وسنديين ، وفرس ، وسريانيين ، وأنباط ، ويهود ، ويونانيين ، وغيرهم . وكان فيهم مثقفون نهلوا من ثقافة المشرق فى جنديسابور وغيرها من المراكز الثقافية القديمة . وكان فى الكوفة أشباه هذه الأجناس ، إلا أنهم لم يبلغوا فى الكثرة مبلغ النازحين إلى البصرة من الغرباء . أما العناصر العربية وخاصة اليمنية ؛ فكانت فى الكوفة أكثر منها فى البصرة ، وقد امتازت بسكنى الأسر الكبيرة من أشراف العرب ، كآل زرارة الدارميين من تميم ، وآل زيد الفزاريين ، وآل ذى الجدين الشيبانيين ، وآل قيس الزبيديين ، وسكنها نحو سبعين من الصحابة ، على حين لم يسكن البصرة منهم إلا اثنان هما : أنس بن مالك ، وعتبة بن غزوان ، وسكنها من عرب اليمن الأزديون ، وبعض قبائل من تميم ، مع كثير جداً من الموالى الذين دخلوا فى الإسلام ، وعاشوا مع سادتهم من العرب ، جنباً إلى جنب .

وخلاصة هـذا كله أن الحياة فى البصرة كانت مختلطة أشد اختلاط بين العرب وغيرهم من الأجناس الأجنبية ، حين كانت الحياة فى الكوفة تكاد تكون عربية خالصة .

وكان من النتائج اللازمة لذلك كله أن المجتمع البصرى خلا أو كاد يخلو من الفواصل الطبقية بخلاف المجتمع الكوفى الذى كانت تسود فيه الطبقات سيادة ظاهرة قوية .

وكان لهذا الطابع العام الذى يميز بين نوعى الحياة فى المصرين أثر كبير فى طابع الحياة العقلية والثقافية لكل منهما ، فقد حمل الأعاجم إلى كل من المصرَيْن كثيرا من معارفهم وطوابع ثقافتهم ، فكان حظ البصرة من ذلك أكبر وأعظم من حظ الكوفة ، ولذلك ازدهرت الحياة العقلية والحضارية فى البصرة ازدهارا قويا مبكرا . وأول ما ظهر من ذلك احتكاك الإسلام بغيره من الأديان فى العقائد أول الأمر مما أدى إلى ظهور بعض الفرق الإسلامية فيها للدفاع عن الإسلام ، كالمعتزلة وغيرهم من أصحاب الآراء . وعظم النشاط الفكرى ، فظهرت فيها عناصر من الثقافة اليونانية ، وقد ترجم ابن المقفع أو غيره منطق أرسطو ، فعرفه العرب وأتقنوه ، للتسلح به فى الجدل الدينى ، وكان أشد الناس عناية به المعتزلة . وعرفت منه البصرة والكوفة جميعا عنصر «القياس» الذى استغله نحاة البصرة فى الدراسة النحوية الناشئة ، فكان عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ، المتوفى سنة ١١٧ هـ يطرد «القياس» فى أحكام النحو ، واستغله فقهاء الكوفة فى أحكام الشريعة ، فكان أبو حنيفة النعمان وتلاميذه وأشباههم ، يقيسون فيما لم يرد فيه نص قرآنى ، فاستحدثوا بذلك مذهبا فقهيا جديدا مخالفا لمذهب الإمام مالك وأهل الحجاز الذين يعولون بعد القرآن على نصوص الأحاديث الصحيحة ، وهى كثيرة فى بيئتهم ، لكثرة الرواة والحفاظ فيه من الصحابة والتابعين .

واستمرت البصرة دائبة على خلط معارف العرب ومزجها بمعارف من يساكنهم من الجاليات الأجنبية المختلفة ، وخاصة من أخذوا معارفهم عن مدرسة جنديسابور الفارسية اليونانية ، من الفرس والسريان وغيرهم ، حتى بلغت شأوا بعيدا فى النشاط الفكرى ، والتقدم العلمى .

أما الكوفة فكانت أبعد شيئا عن جنديسابور ، واقتضت حياة أهلها المطبوعة بطابع البداوة العربية ، أن يتوفروا على كل ما هو عربى أصيل ، ولذلك أكثروا من رواية الشعر القديم والمعاصر الذى يذكرهم بمجد أسلافهم ، وببلائهم فى حروب الإسلام ، مما يرضى طموحهم ، فكانت الكوفة أكثر شعراً وشعراء من البصرة ؛ وكثر فى الكوفة رواة الحديث ، لكثرة من بها من الصحابة ، والتابعين . ومن ثم كثر فيها المفسرون الأثريون ، الذين ينقلون التفسير رواية ، حتى

يصلوا به إلى النبي أو الصحابي ، وهو ما يعرف بالتفسير المأثور ، وقد كتبوا فى ذلك عدة تفاسير ، ذكر طائفة منها ابن النديم فى الفهرست. وكانت هذه الطريقة هى طريقة التفسير عند القدماء ، واستمرت إلى أن جاء الإمام محمد بن جرير الطبرى ، فجمع فى كتابه « جامع البيان عن تأويل آى القرآن » فى ثلاثين جزءا ، أكثر ما وعته لنا التفاسير القديمة ، ونظر فى أسانيد أصحابها ، ووازن بين أقوالهم ، وضعف الضعيف ، ورجح القوى ؛ بأدلة علمية نظرية ، أو فقهية ، أو لغوية ؛ وكان تفسيره هذا ختاماً لهذا الضرب من التفسير الذى عنيت به الكوفة عناية خاصة .

وكذلك عنيت الكوفة بفن القراءات عناية كبيرة فحرص أهلها على روايتها ، كما حرصوا على دراستها ونقدها ، وبيان مطردها وشاذها ، وتخرج فيها أكثر القراء المشهورين بالضبط والإتقان ، ممن شاعت قراءاتهم فى الأمصار الإسلامية فيما بعد ، كأبي عبد الرحمن السلمى ، وزِر بن حُبيش ، وعاصم بن أبي النَّجود ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وعلى بن حمزة الكسائى الذى كان إمام القراءة والقراء فى دار السلام .

هذه بعض المظاهر العامة التى اختلفت فيها حياة أهل البصرة عن حياة أهل الكوفة ، فى طبيعة المكان ، وفى خصائص المجتمع ، وفى الطابع العقلى العام .

يضاف إلى ذلك أن الحياة السياسية للعرب بعد مقتل سيدنا عثمان ، اقتضت انقساما سياسيا بين الزعماء ، فكانت وقعة الجمل بين أهل المصرين ، وقد انتصرت فيها الكوفة مقر الخلافة العلوية على البصرة ، التى اجتمع فيها المطالبون بدم الخليفة عثمان ، كطلحة والزبير وأم المؤمنين عائشة ، رضى الله عنهم . ومنذ ذلك الحين عرفت البصرة بأنها « عثمانية » ، وعرفت الكوفة بأنها « علوية » ، لأنها كانت مقر خلافة أمير المؤمنين « علىّ » وشيعته . ونشأت بين المصرين أحقاد ، غضبا لمقتل عثمان ، ولكثرة من قتل من الفريقين فى تلك المعركة .

(٢)

وتكاد الروايات التاريخية تجمع على أن العرب أحسوا فى نحو منتصف القرن الأول الهجرى خطراً يهدد لغتهم وقرآنهم ، بسبب ما فشا من اللحن على ألسنة الموالى والأعاجم الذين دخلوا فى الإسلام بعد الفتوح العربية الكثيرة ، وخاصة عند قراءتهم القرآن . وقد تعداهم ذلك اللحن فسرى إلى الذرارى الناشئة من أبناء العرب ، بمخالطتهم الأعاجم من الخدم والحشم المجلوبين إلى قصور أشراف العرب ، مما استرعى انتباه الخاصة من الحكام ، وأهل العلم والرأى من العرب .

وتسند الروايات التاريخية إلى أبى الأسود الدؤلى (ظالم بن عمرو بن سفيان الكنانى ثم الليثى المتوفى سنة ٦٩ هـ) ، من أصحاب سيدنا على بن أبى طالب ، أنه أول من تنبه إلى هذا الخطر ، وأنه أول من فكر فى درئه عن اللغة والقرآن جميعا ، ونقلوا أنه شاور فى ذلك الإمام عليا ، فألقى إليه الإمام أبوابا فى النحو ، وقال له : « انح هذا النحو » . وقيل إنه شاور زيادا أمير العراق من قبل بنى أمية ، فأمره بوضع علامات الإعراب .

ونقل الرواة أن أبا الأسود استعان ببعض الكتاب على نقط المصاحف بمداد يخالف مداد الكتابة ، وفى مواضع من الحرف الأخير من كل كلمة ، تختلف باختلاف الفتحة والكسرة والضمة ؛ وأنه استمر مدة ينقط المصاحف ، ويعلم الناس نقطها وضبطها وأنه تخرج به فى ذلك أربعة من تلاميذه ، هم يحيى ابن يعمر ، وميمون الأقرن ، وعنبسة الفيل ونصر بن عاصم الليثى .

وقد سموا هذا القدر — من ضبط أواخر الكلمات بالنقط — إعرابا ، لأنه تمييز بين المضموم والمفتوح والمكسور من الكلم . والظاهر من بعض الروايات ، أن ذلك كل ما عمله أبو الأسود من محاولة المحافظة على القرآن الكريم ، لأنه كان مقرنا للقرآن ، معنيا بتعليم الناس وإقرائهم إياه .

ولكن بعض الروايات يسند إلى أبى الأسود أنه وضع أبوابا فى النحو ، أو تلقف من سيدنا علىّ أبوابا منه ، كباب إن وأخواتها ، وباب التعجب ، وباب الفاعل ، وباب المفعول ... الخ ، وهذا مما يستبعده بعض الباحثين المعاصرين ، لقرب العرب فى عصر أبى الأسود من غضاضة البداوة ، إذ لا بد فى وضع قواعد العلوم من مدارسة واصطلاح ، لم تهيأ لهما عقول العرب بعد .

وأمام تضافر الروايات التاريخية الكثيرة التى تقول إن أبا الأسود وضع قواعد فى النحو الاصطلاحى ، يظن بعض الباحثين المعاصرين أن ذلك إن كان قد وقع ، فمن المتحمل أن يكون أبو الأسود قد استعان على تحقيق غرضه هذا ببعض العارفين بقواعد النحو السريانى الذى يكاد وضعه يقارن وضع النحو العربى فى زمنه ونشأته ؛ أو أنه استعان ببعض العارفين بقواعد النحو اليونانى ، من مثقفى البصرة ومترجميها ، وهم كثير ، لوجود تشابه بين النحوين فى كثير من مصطلحاتهما .

على كل حال ، يجد الباحثون فى نشأة النحو العربى الاصطلاحى على يد أبى الأسود الدؤلى كثيرا من الغموض ، لقصور الرواية التاريخية عن الإفصاح ، واكتفائها بالتلميح ، وهو لا يغنى شيئا فى تقرير تاريخ فكرة أو رأى علمى . وما قيل عن أبى الأسود ، يقال عن تلاميذه الأربعة ، الذين كان وكدهم وجلّ

عنايتهم مصروفين إلى نقط المصاحف ، وإقراء الناس ، فهؤلاء لم يكونوا نحاة اصطلاحيين ، وإنما سمى عملهم إعرابا ، لأنه كان مقدمة وتمهيدا للبحث فى علل الإعراب ، وهو مبدأ العمل النحوى الخالص .

وابتداء وضع قواعد النحو الاصطلاحى الواقعى ، كان على يد رجلين من أئمة القراء فى البصرة ، هما عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ، وزميله أبو عمرو بن العلاء التميمى المازنى .

يقول محمد بن سلام الجمحى فى مقدمة كتابه طبقات الشعراء ، بعد أن ذكر تلاميذ أبى الأسود : « ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ، فكان أول من بعج النحو ، ومد القياس والعلل . وكان معه أبو عمرو بن العلاء ، وبقى بعده بقاء طويلا (توفى أبو عمرو سنة ١٥٤ هـ) . وكان ابن أبى إسحاق أشد تجريدا للقياس . وكان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب ولغاتها » .

وهذا يعنى أن ابن أبى إسحاق أول من بحث فى القياس وعلل النحو . والقياس : هو إعطاء ما توجد فيه العلة الخاصة من كلام الناس ، حكم ما توجد فيه نفس العلة من كلام العرب . وكان الحضرمى يمد القياس ، أى يطرده ، ويجعله شاملا لا استثناء فيه ؛ فلا يحكم على ما خالف القياس بأنه شاذ ، وإنما يحكم بغلط القائل المخالف للقياس . وقد اشتهر فى دواوين الأدب أن الحضرمىّ كان يخطىء الفرزدق فى مواضع من شعره ، وكثيرا ما وقع بينهما التلاحى والتهاجى بسبب ذلك .

ووافقه على هذا المنهج تلميذه عيسى بن عمر الثقفى ، فكان يخطىء النابغة فى بعض أشعاره ، كما فى كتب الطبقات .

هكذا أراد ابن أبى إسحاق الحضرمىّ وتلميذه أن تحكم اللغة بضوابط حديدية ، يفرضها المنطق على المتكلمين باللغة جميعاً ، دون نظر إلى واقع اللغة ، واختلاف البيئات والقبائل ، وما كانت اللغة لتحكم بالقوانين العقلية ، وإنما المناهج اللغوية مناهج اجتماعية ، تنظر إلى ما بين أهل المجتمع الواحد من خلاف فى القوى والاستعداد والبيئات ، ولا تنظر إلى المثالية النظرية التى تعامل الناس بقانون واحد .

وكان أبو عمرو بن العلاء ، تلميذ الحضرمىّ أعرف من أستاذه بالطبيعة اللغوية ، إذ كان أعظم رواة البصرة علما بأشعار القبائل وأنسابهم ، وكان من أصحاب القراءات ، فخالف أستاذه وزميله الحضرمى فى بعض أصول المذهب البصرى ، فكان أبو عمرو يقيس على الأكثر الأشيع فى كلام العرب ، فأما ما خالف الأكثر الأشيع ، فلا يهدره ولا يخطىء قائله ، ولكن يعتبره لغة خاصة ، كما يعده عربيا فصيحاً .

وبهذا خفف أبو عمرو من حدة تجريد القياس ، التى اتصف بها منهج الحضرمى . بإهداره كلام المخالفين للقياس من العرب ، والقول بخطئهم .

ويلى هذين الإمامين فى حركة تأسيس النحو البصرى ، جمـــاعة اشتهر منهم ثلاثة رجال تم على أيديهم استخراج جمهور قواعده ، بتطبيق أقيسته ، وتعليل أحكامه ، وهم عيسى بن عمر الثقفى ، ويونس بن حبيب الضبى ، والخليل ابن أحمد الفراهيدى الأزدى . وهؤلاء الثلاثة هم رجال الطبقة النحوية الثانيـة فى اعتقادى ، بعد تلاميذ أبى الأسود .

فأما عيسى بن عمر المتوفى سنة ١٤٩ هـ ، فتنسب كتب الطبقات إليه كتابين فى النحو ، يسمى أحدهما الجامع ، ويسمى الآخر الإكمال ، أو المكمل ، ولا يعلم أصحاب الطبقات عن هذين الكتابين شيئا ، إلا ما قاله بعض الرواة ، من أن الخليل اطلع عليهما ، ونعتهما بقوله :

ذهب النـــحو جميعاً كلـه
غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك « إكمال » وهذا « جامع »
فهما للنـــاس شمس وقمر

وكان عيسى بن عمر قد أخـذ النحو عن ابن أبى إسحاق الحضرمى ، ونهج منهجه فى تجريد القياس ، وتخطئة المخالفين له . روى محمد بن سلام الجمحى فى طبقات الشعراء ، عن يونس ابن حبيب . قال : « كان أبو عمرو بن العلاء أشد تسليما للعرب ، وكان ابن أبى إسحاق وعيسى ابن عمر يطعنـان عليهم » اهـ ، وقد عاب عيسى ابن عمر على النابغة أشياء فى شعره لم يسلمها له أبو عمرو بن العلاء كما عاب أستاذه الحضرمى — من قبـل — أبياتاً كثيرة على الفرزدق ، فوقع بينهما من اللجاج والخصومة شىء كثير .

وأما يونس بن حبيب المتوفى سنة ١٨٢ هـ فأخـذ النحو عن أبى عمرو بن العـلاء ، ونهج منهجه فى القياس . وكان له مذاهب وأقيسة تفرد بها ، كما يقول الكمال بن الأنبارى فى نزهة الألبا .

وأما الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٥ هـ على أرجح الأقوال ، فكان أعظم نحـاة البصرة شأناً ، وأبقاهم فى العربية أثراً ، وهو شيخ النحو الاصطلاحى ، تم النحو على يديه خلقاً سوياً ، كامل الأصول والفروع .

أخذ النحو عن عيسى بن عمر تلميذ ابن أبى إسحاق الحضرمى ، كما أخذه عن أبى عمرو بن العلاء ؛ فمذهبه النحوى إذن يعتمد على القياس المنطقى مثل أستاذيه ، مع ما بينهما من خلاف فى بعض أوجه النظر ، فلم يكن يتشدد فى تجريد القياس ، تشدد عيسى وابن أبى إسحاق ؛ وإنما مال إلى قول أبى عمرو بن العلاء : إن المخالف للأشيع الأكثر — فى كلام العرب — عربى صحيح لا يهدر ، بل يحفظ ولا يقاس عليه .

وهذا هو المراد بتصحيح القياس الذى عناه أبو البركات بن الأنبارى بقوله فى ترجمة الخليل : « كان الغاية فى تصحيح القياس ، واستخراج مسائل النحو وتعليله » .

وينسب إلى الخليل أشياء ابتكرها ، منها كتاب العروض ، الذى حصر فيـه أوزان الشعر العربى ، ومنها وضعه أول المعاجم العربية

المعروف بكتاب العين ، وهو الذى اخترع ضبط الحروف بالحركات (الضمة والفتحة والكسرة) ، فأغنى الكتاب عن الضبط الذى اخترعه أبو الأسود بالنقط المخالف مدادها لمداد المكتوب ؛ ولعله اقتبس هذا من نحو اليونانيين ، كما يستفاد من كلام الخوارزمى فى مفاتيح العلوم ، عندما ذكر أصل الضمة والفتحة والكسرة فى النحو اليونانى ، فكلامه مشبه لقول الخليل فى أن الحركات أبعاض الحروف .

أما النحو فليس للخليل فيه كتاب خاص ، وإنما أملى مسائله على تلميذه الملقب بسيبويه ، حتى قيل إن عامة الحكاية فى كتاب سيبويه ، عن أستاذه الخليل .

وسيبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى سنة ١٨٠ هـ . وقد تخرج فى النحو بالخليل بن أحمد ، ونقل عنه جمهور مسائله ، وحكى أقوال جماعة آخرين كيونس بن حبيب ، وأبى زيد الأنصارى ، وأبى عمرو بن العلاء ، وابن أبى إسحاق الحضرمى ، وعيسى بن عمر .

وهذا الكتاب هو أعظم أثر باق يمثل آراء النحويين البصريين المؤسسين ، وبه تخرج نحويو البصرة والكوفة جميعا ممن اشتغل بالنحو بعد سيبويه ، كأبى الحسن الأخفش الأوسط ، وأبى عمر الجرمى ، وأبى بكر المازنى وأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ، وهؤلاء هم شيوخ المذهب وأركانه ، الذين وضحوا معالمه واستكملوا قواعده ، ونقدوا واستدركوا وصححوا ما فى الكتاب من مآخذ ، وبسطوا ما فيه من إشارات ، وأوضحوا ما فيه من أصول وفروع ، وأقرءوه الناس ، وملئوا به الآفاق .

وبيعض أساتذة المدرسة البصرية تخرج أعلام النحاة الكوفيين كعلى بن حمزة الكسائى ويحيى بن زياد الفراء ، وهما رجلا المذهب الكوفى وواضعا أسسه .

فأما الكسائى المتوفى سنة ١٨٩ هـ ، فكان شيخ القراء فى الكوفة بعد أستاذه حمزة بن حبيب الزيات ، ثم صار شيخ مدينة السلام فى صناعة الإقراء ، لم يمارس فنا غيرها حتى كبر ، ثم مالت نفسه بعد الكبر إلى النحو ، لما بين النحو والقراءة من رحم ماسة ، ولما مست إليه حاجة الأشراف فى بغداد وشتى نواحى الدولة من التماس المؤدبين لأولادهم ، لينشئوهم على العربية الفصيحة ، إذ كان اللحن معرة فى نظر الخاصة منذ قيام الدولة الأموية إلى ذلك الحين ، فأراد أن يكون بيده زمام فنى الإقراء والنحو جميعا ، ليكون جميع المقرئين والنحاة من تلاميذه ، وتبعا له ، يرشحهم للخدمة العامة فى جميع الأمصار والجهات ، بما له من نفوذ وسلطان عند البرامكة وغيرهم فى مدينة السلام .

لذلك تخبرنا كتب الطبقات ، أنه ذهب إلى البصرة ، ولقى الخليل ، وأخذ عنه ، وسأله عن علمه : من أى شىء استفاده ؟ فقال له الخليل :

« من بوادى الحجاز ونجد وتهامة » . فأسرع إليها الكسائى ، وأقام فيها مدة طويلة ، كتب فيها عن العرب الخلص كثيرا من أشعارهم ، حتى أنفد خمس عشرة قنينة حبر ، كما قالوا ، وعاد إلى بغداد بعد ذلك يحمل زاده الجديد ، فوجد الخليل قد مات . فناظر سيبويه مناظرته المشهورة ، وخلا له الجو بعد ارتحال سيبويه عن البصرة ، فقرأ كتاب سيبويه على الأخفش سعيد بن مسعدة ، ثم استقل عن مذهب البصريين ، وأقام مذهب الكوفيين ، مخالفا للبصريين فى بعض أصول مذهبهم ، وفى كثير من الفروع . وتابعه فى دراساته تلميذه الكبير يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، فدعما أصول المذهب الكوفى ، وأوضحا سبله ، وتلقاه عنهما كثير من التلاميذ .

(٣)

ومن هذا يعلم أن المذهب الكوفى استمد من المذهب البصرى كثيرا من أصوله وفروعه لأن الكسائى والفراء درسا كتاب سيبويه ، وتعلما منه النحو ، وعلى منهج نحاة البصرة بنوا نحوهم ، وبقياسهم قاسوا .

ومما يؤثر عن الكسائى قوله :

إنما النحو قياس يتبع
وبه — فى كل شىء — ينتفع

لكن الخلاف بين الفريقين اللذين تناظرا طويلا ، وشغلا الباحثين والدارسين بخلافهما حتى اليوم ، يرجع إلى سبب جوهرى فى طبيعة المذهبين ، فقد بينا أن نزعة المذهب البصرى ، منذ أسسه ابن أبى إسحاق الحضرمى ، نزعة عقلية فلسفية ، تميل إلى طرد القياس والأخذ بأحكامه العامة ، دون نظر إلى اختلاف القبائل فى بعض الظواهر اللغوية الخاصة .

وهذا الأساس صالح جدا لتعليم الناشئين من الذرارى ، وتعليم الراغبين — فى الاطلاع على الثقافة العربية والإسلامية — من الأعاجم ، ممن وضع النحو فى أول الأمر لإفادتهم قبل أى اعتبار آخر ، وهذا سر تفوقه على المذهب الكوفى واستمرار العمل به حتى الآن فى جميع الأمصار الإسلامية ، لأنه يريح المعلمين من كثرة القواعد والأحكام .

ولكن هذا المذهب البصرى فى قياسه العارم ، إجحاف شديد بكلام الفئات القليلة من العرب الفصحاء ، وفيه إهدار لكلام القبائل المخالفة لحكم القياس على الأفشى والأكثر فى كلام العرب ، ولهذا أكثر ابن أبى إسحاق الحضرمى وتلميذه عيسى بن عمر الثقفى من الطعن على العرب وتخطئة أمثال الفرزدق والنابغة فى أشعارهما .

وقد وجد الكوفيون الذين درسوا المذهب البصرى وأحكموه كالكسائى والفراء ، الثغرة التى ينفذون منها إلى قلب المنهج البصرى ،

وطعنه فى الصميم . إذ كانوا يمارسون فنونا كلها تقوم على الرواية الواسعة كالقراءات ، والتفسير والشعر ؛ فأنكروا على البصريين إهدار ما سموه غير فصيح من كلام بعض القبائل ، وجوزوا القياس على كل ما سمع من العرب ، حتى لو كان بيتا واحدا ، وإن خالف الشائع الأفشى فى كلام العرب ؛ وبناء على ذلك الأصل جوزوا أن تبنى قاعدة نحوية بالقياس على المثال الواحد ، وهو الذى سماه البصريون شاذا ، ولم يهدر الكوفيون شيئا من كلام العرب مطلقا ، مشهورا فاشيا ، أو غير مشهور.

والذى آثره الكوفيون فى منهجهم هذا أقرب إلى طبيعة اللغة من المذهب البصرى ؛ الذى قاسوا فيه على الأشهر الأفشى من كلام العرب ، ليلائموا بين النحو وحاجة الطالبين له الراغبين فى تعلمه ، فإن إهدار بعض الكلام العربى تحكم لا مسوغ له .

لكن هذا المذهب الكوفى — مع قربه إلى الواقع اللغوى — يعاب بكثرة ما ينبنى على النصوص المختلفة فى المسألة الواحدة ؛ من قواعد لا تنضبط بضابط واحد ، يسهل حفظه ، ويمكن التطبيق عليه .

هذا هو الجوهر الذى قام عليه الخلاف بين مذهبى البصريين والكوفيين فى النحو . وهناك مظاهر أخرى للخلاف بين الفريقين لا تبلغ فى الأهمية مبلغ هذا الأصل ، ولا نريد أن نوسع القول ببسطها الآن .

أما ما قيل وما يقال ، من أن سبب الخلاف بين أهل المصرين فى النحو هو العصبية السياسية ، إذ كانت البصرة عثمانية ، والكوفة علوية ؛ وكذلك ما يقال من أن الكسائى رأس مدرسة الكوفة أفسد النحو بما قاس على أشعار الحطمية وغيرهم من العرب الضعفاء الذين كانوا بقطربل وغيرها من سواد العراق ، فأكبر الظن أن هذا وشبهه كان من أسلحة الدعاية التى اصطنعها البصريون ضد خصومهم الكوفيين ، لهدم مذهبهم ؛ لأن البصريين كان يعز عليهم أن يسبقوا الكوفيين إلى تأسيس صناعة النحو فى البصرة ، قبل أن يعرفها الكوفيون بنحو مائة عام ، كما غرّهم ما لاقوا من النجاح الكبير السريع فى إتمام بناء النحو فى هذا الزمن القصير ، وأنهم توّجوا جهودهم فى ذلك بكتاب كبير خالد هو كتاب سيبويه ، الذى نهل منه البصريون والكوفيون جميعا ، وبه تخرجوا فى هذه الصناعة ، ثم يجىء الكوفيون فى آخر الزمان ، فيعيبون عليهم أصولهم ويخالفونهم فى كثير من فروعهم ، مع أن صناعة النحو عندهم كانت لا تزال ناشئة ، لم تستكمل أدواتها ولا وسائلها ، وليس لهم فيها كتب أو كتاب ضخم مثل كتاب سيبويه .

ولكن البصريين ينسون أو يتناسون أن الأساس العملى الذى قام عليه المذهب الكوفى أساس صحيح ، يمت إلى طبيعة اللغة بصلة قوية ، وقد استمد قوته من اعتماده على علوم الرواية التى كانت قد نضجت ، وتميزت قواعدها وأصولها فى الكوفة ، وكان الشعر

العربى — وهو الذى عليه المعول فى كثير من الأحكام النحوية — أكثر وأفشى فى الكوفة منه فى البصرة . وكان لذلك كله أثر قوى طبع النحو الكوفى بطابعه المتزن ، الذى يساير طبائع المناهج اللغوية الصحيحة .

(٤)

وقد استمر الخلاف بين المذهبين على أشده فى القرن الثالث بين تلاميذ الكسائى والفراء وخاصة أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلبا ، وبين أعلام المذهب البصرى ، وخاصة أبا العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ .

ثم خف النزاع بين الفريقين المتناظرين ، ولم يبق منه إلا صور ضئيلة بعد وفاة زعيمى المذهبين : المبرد وثعلب .

على أن المذهب البصرى خرج من معركة النحو فى القرن الثالث ، قوى البناء كثير الأنصار ، كثير التآليف . وإنما كان ذلك كذلك ، لأن المذهب الكوفى مع صفاء جوهره ومتانة أساسه ، لم يجد من مؤسسيه ولا من تلاميذهم ، من يضع فيه كتابا كبيرا جامعا مثل كتاب سيبويه ، الذى كانت مباحث البصريين ودراساتهم تدور حوله ، فلم يترك الكسائى كتابا كبيرا فى النحو ، وكل ما تركه مختصر فى النحو للمبتدئين ، ذهب مع الأيام ، ولم يبق له أثر إلا فى الأندلس ، على ما نشير إليه بعد . والفراء ألف كتاب الحدود وغيره ؛ ولم يصل إلينا من كتبه إلا تفسيره « معانى القرآن » ، وهو تفسير لغوى ضخم ، عنى فيه مؤلفه بحل مشكلات القرآن اللغوية والإعرابية ، وتوجيهها توجيها خاصا غير توجيه البصريين ، وقد أخرجت دار الكتب المصرية منه الجزء الأول. وانتفع به الإمام محمد بن جرير الطبرى فى تفسيره « جامع البيان » . فكل ما عزاه فى تفسيره من توجيه مشكلات النحو إلى الكوفيين ، فعن معانى القرآن أخذه بلفظه فى أكثر الأحيان . وأما أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، وهو أنجب تلاميذ المدرسة الكوفية بعد الفراء ، فإنما كان جل اهتمامه بإقراء تلاميذه كتب الكسائى والفراء وشرحها والتعليق على مسائل منها فى مجالسه وكتبه . ولم يجمع أحد من تلاميذ المدرسة الكوفية قواعد نحوهم فى كتب خاصة مختصرة أو متوسطة أو مبسوطة ، فكان لكل ذلك أثر قوى فى اختفاء معالم المذهب الكوفى الذى لم يعش أكثر من قرن ونصف قرن فى المشرق .

وهذا على عكس ما فعله أعلام البصريين الذين دأبوا على دراسة كتاب سيبويه ، وشرحه واختصاره فى صور مختلفة ، بين موجزة ، ومتوسطة ومطولة . ولم يغفلوا عن نقده والتعليق عليه ، وتقويم منآده .

وفى القرن الرابع ظهر علمان من أعلام المذهب البصرى ، كان لهما أكبر الأثر فى تثبيت قواعده ، وتجديد بنيانه وضمان البقاء له ، وهما أبو على الفارسى المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، وتلميذه أبو الفتح بن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، فقد

أمدّا المذهب البصرى بأفكار جديدة ، وحجج قوية وضحت أصوله ومناهجه ، وصححت فروعه وشواهده ، ومدت ظلاله إلى المغرب والأندلس ، فكان عليه المعول عندهم منذ القرن الخامس ، حتى نبغ فيه كثير من أئمتهم ، وتخصصوا فى إقراء الكتاب ، وشرحه ، حتى بعد أن خفت صوت النحو بالمشرق ، إلى عصر جلاء الأندلسيين عن وطنهم .

ومما أدى إلى سرعة ذهاب المذهب الكوفى من الشرق ، أن حركة التناظر والجدل فى النحو إبان القرن الثالث الهجرى ، أسفرت عن ضيق الناس وبرمهم بهذا الخلاف ، الذى يعلو فيه الصخب أحيانا على أشياء تافهة ، كالاختلاف على المصطلحات التى تسمى بها الأشياء ، مثل الجر ، الذى يسميه الكوفيون الخفض ، وضمير الفصل الذى يسميه الكوفيون عمادا ، والبدل الذى يسمونه « الترجمة » ... إلى آخر ما هنالك من مصطلحات لو تناولها الفريقان جميعا بلفظ واحد ، لكان ذلك أدعى لليسر والسهولة ، وفهم الناس عنهم فى غير عناء ولا إبهام .

وقد أدى ذلك إلى قيام مذهب نحوى جديد ، فى نفس القرن الثالث عرف بمذهب البغداديين ، ويمثله جماعة من العلماء لم يقصروا أنفسهم على الأخذ عن شيوخهم البصريين وحدهم ، أو الكوفيين وحدهم .

وإنما أخذوا عن الفريقين وانتخبوا من كل منهما ما يروقهم من الأحكام فى غير عصبية ولا تحيز ، وفى غير تعسف ولا تكلف .

ويمثل هذا المذهب طائفة ذكرها ابن النديم فى الفهرست ، كان من أشهرهم ابن قتيبة عبد الله بن مسلم (٢١٣ — ٢٧٦ هـ) وأبو حنيفة الدينورى (المتوفى سنة ٢٨٢ أو ٢٩٠ هـ) فى جماعة كثيرة . ومنهم من غلب عليه المذهب البصرى ، ومنهم من غلب عليه المذهب الكوفى ، ولكنه لم يحرم نفسه الأخذ عن المخالفين فى بعض المسائل .

ولم يعن أصحاب هذا المذهب البغدادى بالأصول النظرية لمذهبهم الجديد ولا احتفلوا بوضع أساس للانتخاب من المذهبين ، ولاجمعوا مسائلهم فى ديوان معين يرجعون إليه .

ولذلك شك بعض الباحثين المعاصرين فى وجود المذهب البغدادى هذا ، لعدم وجود منهج أو قواعد ثابتة له ، ولكنى وجدت بعض مسائل نحوية تنسب إلى البغداديين فى أدب الكاتب لابن قتيبة فى باب تعريف العدد المنكر . قال ابن قتيبة : « إذا أردت أن تعرف عددا تكثر ألفاظه ، نحو ثلاث مئة ألف درهم ، ألحقت الألف واللام فى آخر لفظ منها ، فقلت : مافعلت ثلاث مئة ألف الدرهم . هذا مذهب البصريين ، لايجيزون غيره . والبغداديون يجيزون : مافعلت الثلاث المئة الألف الدرهم » .

ووجدت بعض أصحاب الطبقات ينسب إلى ابن قتيبة تأليفا صغيرا فى النحو ، وممن ذكره السيوطى فى البغية ، وقد بحثت عنه كثيرا فلم أظفر به . أما الكتاب المنسوب إليه فى بعض خزائن الكتب بباريس ، فقد تبين أخيرا أنه ليس لابن قتيبة .

* * *

ولعل أكثر الآفاق الإسلامية أخـــذا بالمذهب الكوفى منذ نشأته ، أفق الأندلس ، فقد وفد جودى بن عثمان أحد طلاب العلم الأندلسيين على المشرق فى حياة الكسائى، وأخذ عنه كتيبه فى النحو ، وحمله إلى أهل وطنه ، فوجدوا فيه سدادا من عوز ، وكفاية لحاجة الناشئين من أبناء الأشراف وخاصة الأندلسيين فكانوا يتدارسونه إلى منتصف القرن الرابع الهجرى واستغنوا به ، إذ كانت الدراسة النحوية لا تزال عندهم ناشئة فى القرنين الثانى والثالث؛ إلى أن جاء محمد بن يحيى الرباحى الأندلسى ، إلى المشرق ، وأخذ كتاب سيبويه عن أبى جعفر بن النحاس ، ثم أدخله الأندلس وأقرأه تلاميذه ، وكان منهم أبو بكر الزبيدى صاحب كتاب « طبقات النحويين واللغويين » ، فكان ذلك مبدأ طور جديد من تاريخ النحو فى الأندلس .

على أنه يمكن القول بأن إقبال كبار الطلاب الأندلسيين على كتاب سيبويه لم يمح من أذهانهم المذهب الكوفى جملة ، وقد استقر عندهم نحو قرنين ، وإنما استمر العمل عليه عندهم ، وخاصة فى تعليم الناشئين ، ولذلك نرى ابن مضاء القرطبى (٥١٣ — ٥٩٢ هـ) فى كتابه « الرد على النحاة » ، الذى حققه ونشره الدكتور شوقى ضيف الأستاذ بجامعة القاهرة ، نرى ابن مضاء هذا يؤثر تخريجات الكوفيين ، فى بابى التنازع والاشتغال ، على تخريجات البصريين ، مما يدل على اعتماده مذهب الكوفيين ، الذائع فى الأندلس لعهده ، على الرغم من دخول كتاب سيبويه الأندلس منذ منتصف القرن الرابع .

ويظهر لى أن الأندلسيين كانوا يجمعون فى قراءة النحو وإقرائه ـ منذ عرفوا كتاب سيبويه ـ بين مذهبى البصريين والكوفيين ، على نحو ما كانت عليه حال البغداديين فى القرن الثالث الهجرى ، فلم يكن النحو فى الأندلس بعد القرن الرابع بصريا خالصا ، ولا كوفيا خالصا ، وإنما كان مزاجا منهما .

يؤيد هذا أننا نجد ابن مالك ـ وقد نشأ فى الأندلس ، وأكمل دراسته فى حلب عند ابن يعيش شارح المفصل ، ثم درس فى دمشق وغيرها من مدائن الشام ـ نجده تغلب عليه نزعة المزج بين النحويين بدرجة قوية ، بل نراه يرجح المذهب الكوفى فى كثير من الأحيـــان ؛ وقد رد ابن مالك إلى النحو الكوفى ـ بصنيعه هذا ـ كثيرا من اعتباره الذى فقده بعد القرن الثالث فى المشرق ، وكان فى عمله هذا إنصاف وتقدير للمذهب الكوفى ، أكثر مما حاوله أبو البركات ابن الأنبارى فى كتابه « الإنصاف ، فى مسائل الخلاف ، بين البصريين والكوفيين » ؛ فقد كانت نزعته فيه إلى تأييد المذهب البصرى ، واضحة قوية .

ومنذ ألف ابن مالك فى الشام كتبه المعروفة انتشرت ـ فيها وفيما جاورها من البلاد العربية ـ طريقته الخاصة فى النحو ، الجامعة بين كثير من النحو البصرى ، إلى قليل من النحو الكوفى ، يرجحه على نحو البصريين ، ويدفع عنه الوهن والضعف . وذاع ذلك واستفاض فى الشروح والحواشى ، التى شرحت تآليف ابن مالك أو دارت حولها ؛ مما لا يزال مرجعا للطلاب والأساتذة ، فى شتى البلاد العربية ؟